

Distr.: General  
10 June 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية  
المعني بدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي  
البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة  
خارج نطاق الولاية الوطنية  
نيويورك، ١٩-٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣

حلقتا العمل المعقودتان بين الدورات بهدف تحسين فهم القضايا  
وتوضيح المسائل الرئيسية على سبيل المساهمة في عمل الفريق العامل  
وفقا للاختصاصات المرفقة بقرار الجمعية العامة ٧٨/٦٧

موجز للوقائع أعده رئيسا الفريق العامل

١ - عملا بالفقرة ١٨٢ من قرار الجمعية العامة ٧٨/٦٧، دعا الأمين العام إلى عقد حلقتي عمل بين الدورات في مقر الأمم المتحدة في ٢ و ٣ أيار/مايو وفي ٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، على التوالي. وعقدت حلقتا العمل بهدف تحسين فهم القضايا المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتوضيح المسائل الرئيسية على سبيل المساهمة في عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ("الفريق العامل").

٢ - ووفقا للطرائق المحددة في الاختصاصات المرفقة بقرار الجمعية العامة ٧٨/٦٧، تناولت حلقتا العمل المواضيع التالية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230713 080713 13-35910 (A)



مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية: الموارد الجينية البحرية وأدوات حفظها وإدارتها، بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وأدوات تقييم الأثر البيئي. ونظرت حلقتنا العمل أيضا في المسائل ذات الصلة بالتعاون الدولي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٣ - وتولى رئاسة حلقتي العمل رئيسا الفريق العامل، باليتات. ب. كوهونا (سري لانكا) وليزابيث ليجتازاد (هولندا)، اللذان عينهما رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وفقا للفقرة ٨٠ من قرار الجمعية ٣٠/٦٠.

٤ - وبعد التشاور مع الدول الأعضاء، نظم رئيسا الفريق العامل كل حلقة عمل في شكل حلقات نقاش اشتملت على عروض قدمها خبراء بدعوة من رئيسي الفريق العامل أعقبتهما مناقشات، وذلك على النحو الوارد في شكل وتنظيم أعمال حلقتي العمل المعقودتين فيما بين الدورات (المرفق). واختير الخبراء على أساس الترشيحات التي وردت من الدول الأعضاء وعلى النحو الذي حدده الرئيسان مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة كفاءة التمثيل الجغرافي العادل والتمثيل المتوازن لجميع مجالات الخبرة ذات الصلة لتغطية مواضيع حلقتي العمل، حسما تقتضيه الاختصاصات. وتمثل الغرض من حلقات النقاش في توفير منتدى لاستكشاف أي جانب ذي صلة بمواضيع حلقات النقاش بشكل أعمق وأخص دون افتراض مسبق لأي نتائج قد تسفر عنها المداورات سلفا ودون تكرار المناقشات المعقودة في إطار الفريق العامل.

٥ - وحضر حلقتنا العمل ممثلون من ٦٨ دولة عضوا و ١٦ من المنظمات الدولية الحكومية والهيئات الأخرى و ٩ منظمات غير حكومية.

٦ - ووفقا للاختصاصات المرفقة بالقرار ٧٨/٦٧، تتكون نتائج حلقتي العمل من موجز الوقائع هذا الذي أعده الرئيسان لإحاطته بوصفه مساهمة في عمل الفريق العامل. ونظرا لضيق الحيز المتاح، يركز هذا الموجز على المناقشات التي عقدت في أعقاب العروض. ويمكن الاطلاع على ما قدمه الخبراء من عروض ومواد إضافية على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ("الشعبة")، ([www.un.org/Depts/los/biodiversityworkinggroup/biodiversityworkinggroup.htm](http://www.un.org/Depts/los/biodiversityworkinggroup/biodiversityworkinggroup.htm)).

## أولا - حلقة العمل المتعلقة بالموارد الجينية البحرية

٧ - تضمنت حلقة العمل المتعلقة بالموارد الجينية البحرية، التي عُقدت في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ثماني حلقات نقاش تناولت المسائل المحددة في الاختصاصات المرفقة بالقرار ٧٨/٦٧ والمبينة أدناه.

### ألف - حلقة النقاش ١ - المعنى والنطاق؛ ونطاق البحوث والاستخدامات والتطبيقات وأنواعها

٨ - اشتملت حلقة النقاش الأولى على العروض التالية: "مبادئ مفهوم الموارد الجينية البحرية" قدمه جيانمينغ شن، المعهد الثالث لعلوم المحيطات التابع للإدارة الحكومية لشؤون المحيطات في الصين؛ و "الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية - توضيح المصطلحات وتقييد التوقعات" قدمه كيم جونبير، السلسلة الزمنية للتحارب الشبكية الجذرة في باطن البحر في شمال شرق المحيط الهادئ "NEPTUNE CANADA"، جامعة فيكتوريا، كندا؛ و "البحوث الأحيائية المجهريّة البحرية وتطبيقاتها الممكنة" قدمه كازوهيرو كيتازاوا، الوكالة اليابانية لعلوم وتكنولوجيا البحار والأرض.

٩ - وفي المناقشات التي أعقبت تلك العروض التي تناولت معنى عبارة "الموارد الجينية البحرية" ونطاقها، أشار أحد المشاركين إلى أن عددا من التعاريف ذات الصلة، بما فيها تعريف "الموارد الجينية"، يرد في الصكوك القانونية القائمة من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢ وبروتوكول ناغويا لعام ٢٠١٠ بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق بالاتفاقية ("بروتوكول ناغويا"). وأُعرب عن رأي مفاده أنه ربما لا يزال من الضروري مواصلة النظر في تلك التعاريف وإزالة ما يكتنفها من شك وغموض وتوحيد المصطلحات.

١٠ - واستجابة لطلبات توضيح استخدامات الموارد الجينية وتطبيقاتها، بما في ذلك إمكانية الاستفادة تجاريا من استخدام الموارد الجينية البحرية، ذكر أحد المشاركين أن على الرغم من المعرفة المحدودة بالموارد البحرية، بما فيها الموارد الجينية، فإنه يُقدر أن احتمالات العثور على مركبات ذات قيمة تجارية بين الكائنات البحرية تفوق احتمالات العثور على تلك المركبات بين الكائنات التي تعيش على وجه الأرض نظرا إلى أن الكائنات التي تعيش في المحيطات أكثر تنوعا من الكائنات التي تعيش على وجه الأرض. وأشار إلى أنه لا يزال من الصعب تقييم مدى اختلاف إمكانات الموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية عن إمكانات الموارد الجينية في المناطق الواقعة داخله. ووجه المشار أيضا الانتباه إلى القيمة

المضافة التي يمكن أن تنتج من استغلال الكتلة الأحيائية البحرية المتعلقة بالتعدين في قاع البحر نظرا إلى أن شركات التعدين في قاع البحر تحصد كميات كبيرة من الرواسب التي يذخر معظمها بالجرانيم.

١١ - وأوضح أن عملية البحث تبدأ بجمع عينات في البحر، ثم تحليلها مخبريا على متن السفينة أو في مختبر موجود على اليابسة. وفي هذا الصدد، وفي حين يمكن إجراء التحليل الأساسي على متن سفينة الأبحاث، فإن أحد المشاركين في الحلقة لاحظ أن المختبرات الموجودة على اليابسة مجهزة بشكل أفضل لتحليل العينات تحليلا مفصلا. وفي معظم الحالات، تُجمع العينات وتُحفظ على متن السفينة ثم تحلل بعد ذلك على اليابسة، باستثناء الكائنات الحية التي تتطلب تحليلا فوريا على متن سفينة الأبحاث.

١٢ - ولوحظ أن معظم الأبحاث العلمية في مجال التنوع الجيني للمحيطات تمول في الوقت الراهن تمويلًا حكوميًا وأن البلدان المتقدمة النمو تهتم على هذا المجال. وأشار أحد المشاركين إلى أن الممارسات الحالية تبين أن التمويل الحكومي عادة ما يغطي عمليتي جمع المركبات ووصفها الأولي. غير أن ذلك ليس صحيحًا في جميع الأحوال وكثيرًا ما يصعب تحديد متى يأتي دور القطاع الخاص أو متى يدرك أنه قد يستفيد من نتائج البحوث الأكاديمية بما يفضي إلى مشاركته واستثماره فيها على الأجل الطويل.

١٣ - وجرى التشديد على ضرورة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية لتوفير فرص متكافئة لإجراء البحوث العلمية المتصلة بالموارد الجينية البحرية. وأشار أيضا إلى أن قواعد البيانات، من قبيل مصرف الجينات "GenBank"، باتت متاحة بشكل أكبر لجميع المستخدمين وأن بعض الدول المتقدمة لا تنفك تتعاون مع البلدان النامية. وذكر تعداد الكائنات الحية البحرية، وهو برنامج بحثي دولي، كمثال على هذا التعاون. ومع ذلك، فقد لوحظ أيضا أن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية غالبا ما يجري على نطاق ضيق وأنه كثيرا ما يتكون من أنشطة محددة تُنفذ على أساس ثنائي.

١٤ - وجرى التسليم بأن عملية استحداث منتجات مجدية تجاريا هي عملية بطيئة ومكلفة. وطلب إيضاح ما إذا كانت قيمة الموارد الجينية البحرية كامنة فيها أو ناتجة عن العمل المضطلع به في جميع مراحل عملية البحث والتطوير. وفي هذا الصدد، رأى أحد المشاركين أن قيمة تلك الموارد تكمن في المركبات التي يجري التعرف عليها بعد فحصها فحصا أوليا والتي يمكن استنساخها مخبريا.

١٥ - ولوحظ أن نقص المعلومات المتاحة في وثائق براءات الاختراع عن المصدر الجغرافي المحدد للموارد الجينية البحرية المستخدمة في تطوير اختراع ما أمر يطرح بعض الصعوبات.

فكثيرا ما يستحيل تحديد براءات الاختراع ذات الصلة بالاختراعات القائمة على الموارد الجينية البحرية التي يتم الحصول عليها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. غير أن أحد المشاركين لاحظ أن معظم الأبحاث تُجرى في المناطق الساحلية الواقعة في البلدان المدارية، ويمكن بالتالي استنتاج أن المركبات المستخدمة في الاختراعات المسجلة مصدرها أيضا تلك المناطق. وأشار إلى الجهود التي تبذل لتحديد مواقع وبيئات العينات التي أخذت من تلك الموارد تحديدا أفضل. وأشار أحد المشاركين أيضا إلى أن من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت المركبات الناشئة من المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية أو تلك الناشئة من المناطق الواقعة خارج ذلك النطاق ستثمر عن فوائد أكبر من الناحية التجارية.

١٦ - وتشمل بعض استخدامات الموارد الجينية البحرية التي سلط الضوء عليها ما يلي: أبحاث علوم الحياة وأصل الحياة؛ والمستحضرات الصيدلانية؛ والإصلاح البيولوجي؛ واستحداث الوقود الأحيائي من الطحالب البحرية. غير أن من الصعب معرفة أي قطاع (من القطاعين العام والخاص) يشارك بشكل أكبر في تقديم طلبات الحصول على براءات الاختراع.

١٧ - وأعرب عن رأي يفيد بضرورة اعتماد اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمعالجة مسألة الحصول على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتقاسم الفوائد الناتجة عن استخدامها.

## باء - حلقة النقاش ٢ - الآثار والتحديات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

١٨ - اشتملت حلقة النقاش الثانية على العرضين التاليين: "لماذا ينبغي حفظ الموارد الجينية البحرية؟" قدمته إستر سيراو، مركز علوم الأرض، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة الغارف (Algarve)، البرتغال؛ و "الشروط المتعلقة بالموارد البحرية والنهج الكفيلة بإدارة المستقبل" قدمه آدم إسماعيل، المنظمة العالمية للمنتجات المحتوية على حامض ايكوسابنتاينويك EPA وحامض ديكوساهيكساينويك DHA وأوميغا ٣، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩ - وفي المناقشات التي تلت هذين العرضين، أعيد التأكيد على أن عدد أنواع الكائنات الأرضية المعروفة يفوق عدد أنواع الكائنات البحرية المعروفة، إلا أن المحيطات أثرى من حيث تنوعها الجيني وربما توفر فرصا أكبر للاستخدامات المستقبلية، بما في ذلك استخدام الكائنات أليفة الظروف القاسية في التطبيقات الصناعية.

٢٠ - وجرى تناول أسباب فقدان التنوع الأحيائي في المحيطات، بما في ذلك فقدان التنوع الجيني، وآثارها على إنتاج خدمات النظم الإيكولوجية. وأشار أحد المشاركين إلى أن الجراثيم تؤدي دورا هاما في سير عمل النظم الإيكولوجية، وذلك بوسائل منها تنظيم المناخ وامتصاص الميثان قبل انبعائه في الجو، بالإضافة إلى الإصلاح البيولوجي. وشدد على أن الصيد، ولا سيما الصيد المفرط، هو المصدر الرئيسي للآثار السلبية المترتبة في الموارد الجينية البحرية، وذلك لأسباب منها تقلص أعداد الأسماك والقضاء على الحيوانات المفترسة الرئيسية والإنتاج المفرط للكثلة الأحيائية. وبصفة خاصة، لوحظ أن الجبال البحرية، وهي موئل للعديد من أنواع الكائنات، بالإضافة إلى الشعاب المرجانية والرواسب الموجودة في قاع المحيط، تتضرر من جراء ممارسات الصيد المدمرة، بما فيها الصيد بشباك الجر، ومن جراء الحفر.

٢١ - وسلط الضوء أيضا على التأثير السلي للتعددين، ولا سيما على ما تذخر به رواسب قاع المحيطات من بكتيريا وجراثيم فريدة من نوعها، بالإضافة إلى أنواع الكائنات التي تعيش في المنافس التي تظهر في الممرات المحيطية الضيقة.

٢٢ - وأشار إلى أن تحمض المحيطات وارتفاع درجة حرارة المياه يؤثران أيضا على التنوع الجيني. غير أن هاتين الظاهرتين يصعب معالجتهما لأنهما لا تقتصران على مكان معين ولكنهما تطران على الصعيد العالمي.

٢٣ - ونوقشت السبل الكفيلة بحفظ تنوع الموارد الجينية البحرية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أن فقدان الموارد الجينية كثيرا ما يحدث دون أن يتفطن إليه أحد. ولاحظ مشارك آخر أن الأبحاث اللازمة لوضع المقاييس التي تتيح تقييم حجم المصيد الذي ينبغي حفظه لصون التنوع الجيني البحري لا تُجرى في الوقت الراهن. وشدد على ضرورة توفير هذه المعلومات الأساسية للحيلولة دون انهيار المخزونات وتيسير انتعاشها. وفي هذا الصدد، اقترح فرض حدود مؤقتة على كميات المصيد لحفظ التنوع الجيني البحري. وستساعد المعلومات الأساسية أيضا في توفير بيانات عن الآثار الناجمة عن التعددين في قاع البحر قبل منح تراخيص التعددين. وأشار أحد الوفود في هذا الصدد إلى الدور الذي يمكن للسلطة الدولية لقاع البحار أن تضطلع به في المستقبل فيما يخص الموارد الجينية البحرية.

### جيم - حلقة النقاش ٣ - الجوانب التكنولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية

٢٤ - اشتملت حلقة النقاش الثالثة على العرضين التاليين: "الجوانب البيئية للموارد الجينية البحرية" قدمته مارجو فييروس، معهد الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة، و "الموارد

الجينية البحرية: قيمة التحديات التقنية“، قدمته سوفي أرنو هاوند، المعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار.

٢٥ - وفي المناقشات التي تلت، سلط الضوء على أوجه القصور في المهارات الأوقيانوغرافية وفي البيولوجيا الجزيئية، وكذلك على ارتفاع تكاليف البحث والتطوير المتصلين بالموارد الجينية البحرية.

٢٦ - وأكد أحد المشاركين في حلقة النقاش مجدداً أنه لا يزال من الصعب تحديد المناطق الجغرافية الأصلية للموارد الجينية البحرية المستخدمة في الاختراعات المسجلة، ربما باستثناء النسبة العالية من براءات الاختراعات المتصلة بالكائنات التي تعيش في المنافسة الحرارية المائية. ولوحظ أن ذلك قد يعزى إلى ممارسة تسجيل براءات الاختراع بشكل وقائي أو إلى التحسينات التي أدخلت على التكنولوجيا والتي تسمح بتحديد الموارد القيمة المستخرجة من تلك النظم الإيكولوجية، وبالوصول إليها، بسهولة أكبر.

٢٧ - أما في ما يتعلق ببراءات الاختراع المتصلة بأنواع الكائنات الموجودة في مناطق تقع داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجها، فقد أشار أحد المشاركين إلى أن هناك بعض المناقشات الجارية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الموارد الجينية العابرة للحدود. وتمت الإشارة إلى إمكانية استلهاهم أفكار بشأن إدارة هذه الموارد من الممارسة المتعلقة بتقاسم موارد الغاز المشتركة بين البلدان.

٢٨ - وتم التشديد على ضرورة تقديم حوافز من أجل تحسين بناء القدرات وإتاحة سبل الوصول إلى الموارد، ولا سيما فيما يتعلق بالأدوات الأوقيانوغرافية والتكنولوجيات الجزيئية. وفي هذا السياق، أشير إلى المشاركة في رحلات البحث البحرية، وبرامج التبادل، ومجمعات براءات الاختراع. ووردت إشارة أيضاً إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية باعتباره مثالا لآليات التمويل المبتكرة التي قدمت الدعم، على سبيل المثال، إلى مجمع براءات اختراع الأدوية، حيث يتطوع أصحاب براءات اختراع الأدوية بالترخيص لشركات صنع أدوية أخرى بصنع أدويتهم مقابل دفع رسوم حقوق الملكية. وهكذا يمكن لشركات صنع الأدوية الأخرى إنتاج أدوية جنيسة بأسعار رخيصة.

٢٩ - أما فيما يتعلق بالآثار البيئية لأخذ العينات من الموارد الجينية البحرية، فقد لوحظ أن وقع هذه الآثار يتراوح بين الضئيل والمنعدم عندما يكون حجم العينات المأخوذة صغيراً وعندما تتم عملية الجمع مرة واحدة. ويمكن أن تزداد حدة هذه الآثار إذا تكررت عمليات أخذ العينات أو إذا لزم أخذ كميات كبيرة من العينات. وقد يكون من الأرجح أن تترتب على ذلك آثار أيضاً عندما تكون الكائنات المستهدفة نادرة، أو يكون توزيعها محدوداً،

أو عندما تكون موجودة في بيئات بكر أو بيئات حساسة. وأعرب عن رأي مفاده أن الموارد الجينية البحرية تتضمن معلومات مشفرة يمكن استنساخها، فليس هناك داعٍ بالتالي لأخذ المزيد من العينات. وسلم أحد المشاركين بأن استخدام الموارد الجينية البحرية عادة ما ينطوي على استخراج معلومات جينية من عينة بغرض القيام، في وقت لاحق، بتحليلها وزرعها في مختبر. غير أنه إذا تعذر القيام بتحليل أو زرع في المختبرات، فقد يصبح من اللازم الحصول على موارد حية إضافية. ولا يُصنّف هذا النشاط على أنه أخذ عينات وإنما حصاد. ومن المتوقع أن تصبح الحاجة إلى هذا الحصاد أقل شيوعاً، على الأرجح، بفضل التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا الأحيائية الجزيئية. ومع ذلك، فإن بعض الكائنات، مثل الكريل أو أعشاب سارغاسو، قد تظل تستوجب حصاد كميات كبيرة.

٣٠ - ولفت أحد المشاركين الانتباه إلى بلورة مدونات سلوك طوعية من أجل التصدي للآثار المحتملة لهذه العمليات.

٣١ - ولاحظ أحد المشاركين أنه نادراً ما تجري تقييمات للآثار البيئية وتقييمات بيئية استراتيجية في مجال البحوث المتصلة بالموارد الجينية البحرية، مما يجعل من الصعب تقييم الآثار التراكمية. وأشيد الالتزامات المحددة بإجراء تقييمات للآثار البيئية الواردة في الصكوك العالمية والإقليمية.

#### دال - حلقة النقاش ٤ - المسائل المتصلة بالحصول على الموارد؛ وأنواع المنافع وتقاسم المنافع

٣٢ - اشتملت حلقة النقاش الرابعة على العروض التالية: "إمكانية الحصول على الموارد الجينية البحرية: جمع الكائنات وتيسير جمع العينات والبيانات" قدمته كبير ستي لي غابرييلسن، بنك الكائنات البحرية القطبية (Marbank)، التابع للمعهد النرويجي للأبحاث البحرية؛ و "استكشاف مختلف المنافع ونهج تقاسم المنافع"، قدمه توماس غريبر، مركز القانون البيئي، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، سويسرا؛ و "الموارد الجينية البحرية: تقاسم المنافع والعقبات الماثلة" قدمه مارك سلاتري، جامعة ميسيسيبي، الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٣ - وخلال المناقشات التي تلت هذه العروض، تم التطرق إلى بعض الصعوبات التي تعرقل عملية وضع وتنفيذ ترتيبات لتقاسم المنافع المستمدة من الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتمت الإشارة بالتحديد إلى صعوبة إيجاد شركاء لإبرام هذه الترتيبات مقارنة بالنهج الثنائي القائم بالنسبة للموارد الجينية الموجودة داخل نطاق الولاية الوطنية. وأعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أن أحكام بروتوكول ناغويا المتصلة بتقاسم المنافع والموافقة المسبقة عن علم لا تنطبق على الموارد التي يتم الحصول عليها من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لأنه لا توجد دولة معينة يمكن تقاسم

المنافع معها. وأثيرت مسألة كيفية تقاسم المنافع غير النقدية فيما بين مجموعة كبيرة من الدول. وأشار أحد المشاركين إلى أنه في مثل هذه الحالات، يمكن تقاسم المنافع مع جميع الدول بتخصيص تلك المنافع لمعالجة القضايا العالمية، مثل تغير المناخ. وفي هذا الصدد، من المفيد أيضا النظر في المنافع الاجتماعية الأعم التي يمكن جنيها من زيادة المعارف العلمية. وأشار أيضا إلى الشراكات بوصفها أمثلة على تقاسم المنافع غير النقدية. غير أن أحد المشاركين أوضح أن الشراكات تنشأ في كثير من الأحيان على أساس اتصالات شخصية غير رسمية بين باحثين من بلدان ومؤسسات أكاديمية مختلفة، نظرا إلى الصعوبة التي قد تصادف أحيانا في تحديد الكيان المسؤول في الهيكل الحكومي.

٣٤ - وذكر الترتيب الذي وضع بموجب المعاهدة الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (التي سيشار إليها من الآن فصاعدا باسم "المعاهدة الدولية للفاو") باعتباره مثلا على تقاسم المنافع بين العديد من الأطراف، بما يشمل إمكانية تقاسم المنافع النقدية وغير النقدية، مثل تمويل مشاريع البحث والحصول على عينات. وأشار أحد المشاركين أيضا إلى أن بروتوكول ناغويا يتوخى تقاسم المنافع النقدية من خلال صندوق استئماني عام. وأعرب عن تحفظات إزاء مدى عدالة ترتيبات تقاسم المنافع الحالية.

٣٥ - وأوضح أحد المشاركين أن عددا من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الأحكام العامة المتصلة بالبحث العلمي البحري، تتضمن بعض الجوانب المتصلة بتقاسم المنافع. إلا أنه تم الإعراب عن رأي مفاده أن النظام المنشأ للمنطقة كان مثلا أفضل على هذه الجوانب المنصوص عليها في الاتفاقية، نظرا إلى أن الأحكام الواردة في الجزء الثالث عشر من الاتفاقية المتعلقة بمشاركة العلماء من الدول الساحلية وبالبيانات والعينات ونتائج البحوث تمثل نظيرا لإمكانية وصول الدولة التي تُجري بحثا إلى المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لدولة ساحلية ما واستخدام مواردها الطبيعية بدلا من تقاسم المنافع معها.

٣٦ - ونوقشت كذلك أمثلة على نظم محلية محددة للحصول على المنافع وتقاسمها. فبموجب القانون النرويجي، على سبيل المثال، يجب الحصول على ترخيص لأخذ عينات بحرية من المناطق الواقعة ضمن نطاق الولاية الوطنية، ويجب على الرعايا النرويجيين الحصول على ترخيص أيضا لأخذ عينات من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ومع ذلك، تم الإعراب عن القلق إزاء الصعوبات التي يشكلها تعقب منشأ الموارد الجينية البحرية. وتمت الإشارة أيضا إلى أنه ليس من الواضح كيف يمكن ضمان ألا تؤدي الأنشطة المتصلة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية للدول النامية إلى انتهاك الحقوق السيادية

لتلك الدول. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المشاركين أن الدول الساحلية المعنية يجب أن تفهم معنى اتفاقات الوصول إلى هذه الموارد، ويجب أن تحترم هذه الاتفاقات سيادة هذه الدول وولايتها الوطنية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تستفيد الدول النامية من مثال اتفاقات الوصول التي وضعت بشأن قطاعات أخرى، بما في ذلك قطاع الغابات. وأثيرت إمكانية تقاسم حقوق براءات الاختراع مع الدول الساحلية النامية. وأشار أحد المشاركين إلى أنه بينما تعود حيازة براءات الاختراع عادة إلى الجهة التي قامت بالاكتشاف فقط، يمكن تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام هذه البراءات.

٣٧ - وفيما يتعلق بدور كل من التمويل العام والتمويل الخاص في مجال البحوث، أوضح أحد المشاركين أن التمويل العام والخاص يساهمان على حد سواء في البحث العلمي الذي يؤدي إلى تطوير المنتجات الصيدلانية، غير أن هناك طائفة واسعة في الطرق التي تستخدمها الدول في إدارة الموارد وتمويل البحوث. ولو حظ، مع ذلك، أن القطاع الخاص يتحمل جزءا كبيرا من التكاليف حيث أن الدول توفر عادة التمويل خلال المرحلة الأولية التي تكون قصيرة المدى أو متوسطة المدى ويتحمل قطاع المستحضرات الصيدلانية عادة تكاليف البحث على المدى الطويل. أما في ما يتعلق بأولويات أنشطة البحث، فقد أشار أحد المشاركين إلى أن الجامعات هي التي تحدد جدول أعمال البحث، وإذا لم يتم الوقوف على مركب مفيد للتطبيقات المستقبلية يواصل الباحثون مشاريع بحوثهم الأساسية. ولو حظ أيضا أنه من الأرجح أن تقوم الأوساط الأكاديمية وليس الدوائر الصناعية بالاكتشافات العرضية.

٣٨ - ونوقشت كذلك القيمة المحتملة للمنتجات المستمدة من البحوث في مجال الموارد الجينية البحرية. وأشار أحد المشاركين إلى أنه لا يزال من النادر جني أرباح تجارية كبيرة من الموارد الجينية البحرية، ولذا ينبغي التركيز على تقاسم المنافع غير النقدية الناشئة عن البحوث العلمية. ومع ذلك، لوحظ أن الإمكانيات المستقبلية للموارد الجينية البحرية كبيرة ومن المتوقع أن تزداد، ولا سيما بالنسبة للكائنات المجهرية. وعلاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن المنافع التي يمكن أن تعود على الاستخدامات الصناعية ستصبح متاحة بسرعة أكبر نظرا إلى أن الاستخدامات الصناعية تتطلب اختبارات أقل مقارنة بالاختبارات اللازمة للاستخدامات الصيدلانية.

٣٩ - ونوقش تعريفا للتنقيب البيولوجي والبحث العلمي البحري. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن جميع أنشطة البحث المضطلع بها في البيئة البحرية تصنف على أنها بحث علمي بحري بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأعرب عن رأي مفاده أن التنقيب البيولوجي غير معرف في الاتفاقية، وأن التعاريف المقترحة للتنقيب البيولوجي لا تشمل جزءا من

الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات البحوث على متن السفن في إطار البحوث النظرية والتي لا تتضمن بالضرورة البحث عن الجينات. ولاحظ أحد المشاركين أن التمييز بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية ليس واضحا في جميع الأحوال ولكن التنقيب البيولوجي يتمثل، من حيث طبيعته، في البحث عن المركبات ذات القيمة التجارية. وفي هذا الصدد، قد يتعين أن تراعي الصكوك السياساتية هذه الاتجاهات المتنامية في مجال البحث. وفي هذا السياق، أشار بعض المشاركين أيضا إلى أن معظم المواد التي جمعت كانت نتيجة بحوث أكاديمية وأنه قد حدثت تحولات في استراتيجيات الشركات حيث عمدت تلك الشركات إلى تقليص أنشطة البحث الخاصة بها، وأصبحت بدلا من ذلك تشتري رخصا ومركبات تنطوي على إمكانات تطوير كيميائي من المجموعات الأكاديمية والشركات الأصغر حجما.

## هاء - حلقة النقاش ٥ - المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

٤٠ - اشتملت حلقة النقاش الخامسة على العروض التالية: "تخصيص الموارد الجينية البحرية من خلال حقوق الملكية الفكرية" قدمه كارلوس كوريا، مركز الدراسات المتعددة التخصصات المتعلقة بقانون الملكية الصناعية والاقتصاد، جامعة بوينس آيرس؛ و "التعدي والابتكار فيما يتعلق بالوصول إلى المنافع وتقاسمها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" قدمه نورمان سيراس، كلية القانون، جامعة نيو برونزويك، كندا؛ و "رصد الموارد الجينية البحرية باستخدام بيانات التصنيف وبراءات الاختراع" قدمه بول أولدهام، معهد الدراسات العليا، جامعة الأمم المتحدة.

٤١ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، لوحظ أن بعض المشاكل المتعلقة بنظام براءات الاختراع القائم يتمثل في أصحاب براءات الاختراع الذين يمنعون استخدام الاختراع بقصد المناكفة وشبكات حقوق براءات الاختراع المتداخلة، مما يعوق الابتكار. ونظرا لوجود حاجة إلى آليات تقاسم المنافع التي تتجنب تلك الممارسات، أُشير إلى إمكانية استخدام نهج الابتكار المفتوحة التي من شأنها أن تفيد بوجه خاص البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أن من مصلحة القطاع الصناعي أيضا أن يتوفر نظام من شأنه أن يؤدي إلى إحراز تقدم في تكنولوجيا لا تصادف فيها التحديات المرتبطة بنظام براءات الاختراع.

٤٢ - وأعرب عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى أن الهدف النهائي للبحث في مجال الموارد الجينية يتمثل في استحداث عمليات ومنتجات جديدة أو تحسين القائم منها، فإن مسألة الدور الذي تؤديه براءات الاختراع في سياق تقاسم المنافع ذات أهمية بالغة للبلدان التي لا يمكنها إجراء البحوث البحرية لوحدها. وبالنظر إلى أن مسألتها الموارد الجينية وتقاسم المنافع نوقشتا في مختلف المنتديات، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الصحة

العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس المعني بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (مجلس تريبس)، طرح سؤال عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان التي ليس لديها القدرات الضرورية أن تضمن تمكن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمناقشات المتعلقة بالمحيطات من دعم أحدهما الآخر. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أن التمديد الإضافي للفترة الانتقالية بموجب المادة ٦٦-١ من اتفاق تريبس لأعضاء منظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نمواً قيد المناقشة في مجلس تريبس. ويمكن لفترة انتقالية من هذا القبيل أن توفر بيئة يمكن في إطارها لتلك البلدان أن تنمي قدراتها.

٤٣ - ونوقشت إمكانية إصدار براءات اختراع بشأن الكائنات الحية الدقيقة في حالتها الطبيعية. وأعرب أحد المشاركين عن الرأي القائل إن الكائنات الحية المجهرية التي عدلت وراثياً هي وحدها التي يمكن إصدار براءات اختراع بشأنها وفقاً للمادة ٢٧ من اتفاق تريبس. وأبدت ملاحظة تقول إنه على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة لمواءمة قوانين براءات الاختراع، فإن براءات الاختراع تنظم بطرق مختلفة في إطار نظم قانونية محلية مختلفة في مجال الملكية الفكرية، وإن بعض الولايات القضائية تسمح بإصدار براءات اختراع بشأن الكائنات الحية في حالتها الطبيعية.

٤٤ - ونوقشت نقاط الالتقاء بين قانون الملكية الفكرية وتقاسم المنافع وقانون البحار في إطار مختلف سياقات الولايات القضائية التي يطبق فيها كل من هذه الآليات. وفي هذا الصدد، أعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أنه عندما يعثر على نفس المواد الجينية في ولايات وطنية متعددة، يجري تقاسم المنافع وفقاً لتعريف "بلد المنشأ" الوارد في اتفاقية التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، قد يلزم فهم ما يشكل "بلد منشأ".

٤٥ - وطرح مسألة كيفية توزيع المسؤولية عن تقاسم المنافع بين مؤسسات البحوث التي توفد بعثات بحث إلى المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتلك التي تقوم في وقت لاحق بوضع التطبيقات التجارية على أساس النتائج التي توصلت إليها تلك البعثات. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أنه في حين تقوم الدول برعاية معظم الرحلات البحرية البحثية، فإن نتائج البحث والمشتقات يمكن أن تعالج في المؤسسات الخاصة وعند الباحثين، وإن مستعملي الموارد ليسوا بالضرورة من قاموا بتحديد مصادر الكائنات الحية. وأشار إلى أن توزيع المنافع يمكن أن يعالج قبل عملية الاستغلال التجاري في العقود بين مؤسسات البحوث والكيانات التي تضطلع في وقت لاحق بالتنمية التجارية، لا سيما عندما

تدرك مؤسسات البحوث أن الاستغلال التجاري سيأتي لاحقاً. غير أنه سلم بأن ذلك قد لا يكون ممكناً على الدوام لأن التنمية التجارية التي يضطلع بها القطاع الخاص يمكن أن تكون مستندة إلى النتائج التي خلص إليها أحد المنشورات الأكاديمية دون معرفة أو موافقة مسبقة من جانب الكيان الأكاديمي.

٤٦ - وفيما يتعلق بإعداد خرائط لمنشأ الموارد الجينية البحرية، أشار أحد المشاركين إلى أن تحديد المواقع الجغرافية المرجعية استناداً إلى أنواع الكائنات المسماة في براءات الاختراع مفيد، وإن لم يكن موثقاً بشكل كامل. وأشار أيضاً إلى أنه قد يكون ثمة حاجة إلى إجراء دراسات لتحديد ما إذا كانت مؤسسات الدولة التي ترعى الرحلات البحرية البحثية هي أيضاً تلك التي قدمت طلبات للحصول على براءات الاختراع. ولوحظ كذلك أنه، بموجب قوانين براءات الاختراع لبعض الدول، لا يلزم الكشف عن منشأ الموارد الجينية. وفي هذا الصدد، اقترح أحد المشاركين أن اعتماد شرط للكشف عن المنشأ لن يفرض أي عبء إضافي على الهيئات المعنية ببراءات الاختراع لأنها لن تكون مطالبة بالتحقيق في المنشأ أو الامتثال لتقاسم المنافع، بل بمجرد ضمان أن يكون الإعلان عن المنشأ قد جرى من قبل مقدم الطلب. ووجه الانتباه إلى الاتجاه نحو طلب عدد متزايد من البلدان النامية والمتقدمة النمو تحديد موقع المصادر في طلبات الحصول على براءات الاختراع.

٤٧ - وطرح رأي يقول إن تصميم أي نظام للوصول إلى الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتقاسم منافعها في المستقبل يلزم أن يعالج الافتقار الحالي للالتزام، بموجب القانون الدولي، بالكشف عن منشأ الكائنات الحية. وفي هذا الصدد، اقترح بعض المشاركين إمكانية وضع عدد من نقاط التفتيش لتحديد الأصل الجغرافي للموارد الجينية البحرية في مختلف المراحل، بما في ذلك المرحلة التي تجري فيها الموافقة على الاستغلال التجاري للمنتج أو في سياق اتفاق لنقل المواد. ولاحظ أيضاً أحد المشاركين أن الكشف عن المنشأ قبل عملية الاستغلال التجاري سيكون أكثر فعالية. وذكر مشارك آخر أنه عندما تكون هناك محاولات ترمي إلى تجنب الكشف، فإن المعلومات المستقاة من بيانات التصنيف يمكن أن تساعد في تحديد الأصل الجغرافي للكائن الحي.

## واو - حلقة النقاش ٦ - النظم العالمية والإقليمية المتعلقة بالموارد الجينية والخبرات وأفضل الممارسات

٤٨ - اشتملت حلقة النقاش السادسة على العروض التالية: "النظم العالمية المتعلقة بالموارد الجينية: اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا" قدمه لايل غلوكا، أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة؛ و "النظم العالمية المتعلقة بالموارد الجينية: الأغذية والزراعة،

والقطاعات الصحية“ قدمه كلاوديو تشيارولا، معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية التابع لمعهد الدراسات السياسية بباريس؛ و”النظم الإقليمية المتعلقة بالموارد الجينية، والخيرات، وأفضل الممارسات“ قدمته أريانا بروغياتو، الوحدة المعنية بإدارة التنوع البيولوجي التابعة لمركز فلسفة القانون، بالجامعة الكاثوليكية في لوفان، بلجيكا؛ و”البيانات العلمية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية للعوالق عامل رئيسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة أعالي البحار ورصدها“ قدمه إريك كارستني، مختبر البيولوجيا الجزئية الأوروبي، ألمانيا.

٤٩ - وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، أشير إلى أن اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، وإن كانا لا ينطبقان إلا على الموارد الجينية ضمن الولاية الوطنية، فهما يوفران نقطة انطلاق جيدة لمناقشة آليات الحصول على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتقاسم منافعها. وأشير إلى الصعوبات المتعلقة بتطبيق نهج القائمة المغلقة على الموارد الجينية البحرية في المعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة نظراً لأن هذه الموارد يمكن أن تشمل آلاف أنواع الكائنات، التي لا يزال يتعين اكتشاف الكثير منها. وعلى وجه الخصوص، أبرز أحد المشاركين تنظيم العقود وتببع المعاملات بوصفهما من الصعوبات المحتملة. وفي هذا الصدد، أشار المشارك إلى أن النموذج الذي يوفره إطار التأهب لوباء الإنفلونزا الذي اعتمده منظمة الصحة العالمية يمكن أن يكون أقل عبئاً من استخدام الاتفاقات الموحدة لنقل المواد، على النحو المنصوص عليه في سياق المعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة. وفي الحالات التي من الصعب فيها التوصل إلى اتفاقات بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، أبرز أيضاً دور قواعد السلوك الطوعية للعلماء، بهدف تعزيز طابع الملك العام لنتائج البحوث، بوصفه شكلاً من أشكال تقاسم المنافع غير النقدية. وأبلغت الوفود بالتقدم المحرز في المشاورات المتواصلة المتعلقة بالمادة ١٠ من بروتوكول ناغويا ذات الصلة بوضع آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع.

٥٠ - وفيما يتعلق بإمكانية تطبيق هيكل المعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، أشار أحد المشاركين إلى أن الهيكل المؤسسي لتلك المعاهدة واعترافها بمنظمة الأغذية والزراعة بوصفها جهة مستفيدة من الأطراف الثالثة يمكنها العمل على تنفيذ الحقوق التعاهدية في الحالات التي لا يلتمس فيها مقدم الموارد الجينية الإنفاذ، يمكن أن يقدم دروساً مفيدة. والسماح للملاحظة الأخرى للمعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة هي المساهمة غير الإلزامية للمؤسسات الخاصة بمواد إلى النظام المتعدد الأطراف وقصر استخدام النظام على النوع المحدد من الموارد الجينية المستخدم في مجالي الأغذية والزراعة، مع ضرورة التفاوض بشأن الاستخدامات الأخرى على أساس ثنائي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

٥١ - وأعيد تأكيد الشواغل فيما يتعلق بنقص قدرة البلدان النامية على تطوير واستخدام الموارد الجينية البحرية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أنه يمكن الاستفادة من الأحكام المتعلقة ببناء القدرات الواردة في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا حتى وإن كانت تطبق على نحو أكثر تحديداً على الموارد الجينية ضمن الولاية الوطنية. وأشار أيضاً إلى أن النظام المتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية والوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا يزال مرجعاً مفيداً. غير أن الانتباه وجه إلى التنفيذ المحدود للجزء الرابع عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأعرب عن رأي مفاده أنه لا ينبغي ربط نقل التكنولوجيا بحقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بفعالية الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا الواردة في المادة ١٦ من اتفاقية التنوع البيولوجي، أشار أحد المشاركين إلى أنه بالنظر إلى أن هذه الأحكام إما لم تستخدم كثيراً أو لم تدرس، فإنه من الصعب تقييم مدى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن نقل التكنولوجيا يجري في كثير من الأحيان على أساس ثنائي وأن العقود قد لا تكون متاحة للجمهور. وأشار كذلك إلى ضرورة ممارسة تسجيل براءات الاختراع على نحو مسؤول من خلال ضمان ألا تمنع براءات الاختراع الآخرين من استخدام المواد. ومن شأن ذلك أن يتيح تعزيز حرية وصول جميع الدول إلى نتائج البحوث الحكومية، ولا سيما البلدان النامية.

٥٢ - وأعرب عن رأي مفاده أن النظم القائمة ليست كافية فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ولمعالجة شواغل البلدان النامية. وأشار من ثم إلى ضرورة السعي أيضاً إلى إيجاد حلول عن طريق النظر في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأقر أحد المشاركين، في هذا الصدد، أن الاتفاقية تجسد مفاهيم الإنصاف التي يمكن تطبيقها. وأشار إلى أن أي خلاف قد يكون قائماً بشأن المركز القانوني للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بموجب الاتفاقية ينبغي ألا يشكل عقبة أمام التوصل إلى حل عملي لتحقيق تقاسم المنافع.

٥٣ - وجرى النظر في إمكانية إنشاء نظام للوصول إلى الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتقاسم منافعها لاستخدامه من أجل تعزيز المزيد من أنشطة الحفظ. وأشار أحد المشاركين، في هذا الصدد، إلى أن حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية يشكل فائدة للبشرية جمعاء وينبغي أن يكون عنصراً من عناصر نظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. غير أنه أشار إلى أنه قد يكون من الصعب، في البداية على الأقل، تحصيل منافع نقدية تحقّقاً لتلك الغاية. وفي هذا الصدد، يشكل توفير الوصول العادل والمنصف إلى العينات والبيانات أكثر السبل مباشرة وتبشيراً بالنجاح لتقاسم المنافع مع البشرية ككل، في ضوء أوجه عدم المساواة الحالية من حيث

الوصول المادي إلى المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والوصول إلى العينات والبيانات. ووافق مشارك آخر على أن أحد أهم سبل تقاسم المنافع يتمثل في التمكّن من استخدام الموارد. ونجحت المعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد عن طريق فتح أبواب التنوع الجيني. وأثيرت أيضا جدوى وضع آلية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها تغطي كلا من الموارد المعروفة والموارد التي لا يزال ينتظر اكتشافها.

## زاي - حلقتا النقاش ٧ و ٨ - تبادل المعلومات بشأن برامج البحث المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ والتعاون والتنسيق الدوليان؛ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

٥٤ - اندمجت حلقتا النقاش السابعة والثامنة في حلقة واحدة اشتملت على العروض التالية: "تبادل المعلومات بشأن أبحاث التنوع البيولوجي البحري"، قدمته كارولين بسادا - غودينغ، ووحدة إدارة المناطق الساحلية في بربادوس؛ "تحليل مشاريع التعاون العلمي والأبحاث العلمية المتعلقة ببعثة السفينة تارا في القطب الشمالي وبعثة السفينة تارا في المحيطات بوصفها نموذجا مبتكرا للتعاون العلمي الدولي في مجال التنوع البيولوجي البحري"، قدمه اندريه ابرو، منظمة بعثات تارا، فرنسا؛ و "مواجهة التحديات الجماعية في مجال التكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي البحري: إعداد وتنسيق ومواءمة استراتيجيات وبرامج بحثية على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى القارة الأوروبية بأكملها"، قدمه جان - بارت كاليوارت، المجلس البحري التابع لمؤسسة العلوم الأوروبية، فرنسا؛ و "الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها السلطة الدولية لقاع البحار"، قدمه بي ألوتي أودوتون، أمين عام السلطة الدولية لقاع البحار.

٥٥ - ودارت بعد العروض مناقشة أُشير فيها بقلق إلى الآثار السلبية التي تعاني منها البيئة البحرية بسبب الافتقار إلى نهج إدارة منسق في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما المناطق التي يتركز فيها النشاط. وضرّب مثال على تلك الآثار السلبية بما يحتمل أن تتعرض له بشكل تراكمي الجبال البحرية من جراء أنشطة تعدين قشور الكوبالت وأنشطة الصيد في قاع البحر باستخدام شبك الجرّ.

٥٦ - وبخصوص التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطة الدولية لقاع البحار في سبيل التحقق من ادعاءات المتعاقدين بشأن ممارساتهم البيئية، أُشير إلى أنه لم تُبرم حتى الآن عقود مع مفتشين للتحقق من أنشطة التعدين التي ينفذها المتعاقدون في المناطق التي تديرها السلطة نظرا لأن تلك المناطق لم تنفذ فيها أنشطة تعدين حتى الآن، غير أنه في النهاية سيكون هناك مثل هؤلاء المفتشين.

٥٧ - وأثيرت إمكانية استغلال المعلومات التي تتمخض عنها إجراءات التقييم البيئي في إطار السلطة الدولية لقاع البحار من أجل تقييم أثر الأنشطة البشرية الأخرى على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشار المشاركون في ذلك السياق إلى ضحالة المعارف المتوافرة حالياً بشأن التنوع البيولوجي المرتبط بالكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشرة المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت مقارنة بالعقيدات المتعددة الفلزات، وذلك نظراً لحالة أنشطة التعدين. وأشار المشاركون كذلك إلى أن عملية جمع البيانات خلال مرحلة الاستكشاف لا تزال مستمرة، وأن حال الانتهاء من جمع هذه المعلومات وتحليلها سوف يتيسر تحديد نوع التكنولوجيا التي يلزم توفيرها لمرحلة الاستغلال، وسوف يتيسر أيضاً تحديد آثار هذه التكنولوجيا على البيئة البحرية. إلى جانب ذلك، فلن تظهر الحاجة إلى تقييمات الأثر البيئي للمناطق القابلة للتعدين إلا بعد الشروع في تنفيذ عمليات واسعة النطاق لاختبار معدات التعدين.

٥٨ - وناقش المشاركون أمثلة على مشاريع التعاون الدولي وبناء القدرات. وأشار المشاركون بصفة خاصة إلى أن المجلس البحري الأوروبي يتشكل من مجموعة متنوعة من المؤسسات التمويلية والبحثية التي تتباين تبايناً كبيراً من حيث نطاق أنشطتها ومن حيث قدراتها. وفيما يخص التعاون على صعيد المنطقة الأوروبية، ذكر أن المحطات البحرية الموجودة في بلدانها الساحلية يمكن أن تستخدمها بلدانها غير الساحلية التي لديها اهتمام أو قدرات في مجال بحوث التكنولوجيا البيولوجية البحرية. وتخطر بعض تلك المؤسسات كذلك في تنفيذ أنشطة كبيرة لبناء القدرات في ظل احتياج أوروبا أيضاً لبناء قدراتها. كذلك، فقد قدم صندوق الهبات التابع للسلطة الدولية لقاع البحار بعض التمويل إلى برامج الأبحاث العلمية البحرية، بما في ذلك في منطقة كلاريون - كليبرتون، لمنفعة الدول النامية والدول الأقل تقدماً تكنولوجياً.

## ثانياً - حلقة العمل المتعلقة بأدوات حفظ الموارد الجينية البحرية وإدارتها، بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وأدوات تقييم الأثر البيئي

٥٩ - انعقدت حلقة العمل المتعلقة بأدوات حفظ الموارد الجينية البحرية وإدارتها، بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وأدوات تقييم الأثر البيئي يومي ٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ وتضمنت ثماني حلقات نقاش تناولت قائمة المسائل المحددة في الاختصاصات المرفقة بالقرار ٧٨/٦٧ على النحو المبين أدناه.

## ألف - حلقة النقاش ١ - وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية الرئيسية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

٦٠ - اشتملت حلقة النقاش الأولى على عرض واحد بعنوان "وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية الرئيسية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية"، قدمه يولوخيو سوتو أويارسون، جامعة فالبارايسو، شيلي.

٦١ - ودارت بعد العرض مناقشات أبرزت الفجوات المعرفية المتصلة بوظائف وعمليات النظم الإيكولوجية. وتتعلق هذه الفجوات، على سبيل المثال، بفهم التغيرات في النظم الإيكولوجية ووصف خصائصها، وتقييم قدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وتحديد التأثيرات الناجمة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة، وإدماج الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وأشار مشاركون إلى وجود علاقة تربط فقدان التنوع البيولوجي البحري بخسارة خدمات النظم الإيكولوجية. وأشار مشاركون أيضاً إلى وجود تشابه أو ارتباط وثيق بين العديد من الوظائف والعمليات القائمة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتلك الموجودة في المناطق الواقعة داخل نطاقها.

٦٢ - وأضاف أحد المشاركين أن معدل توطن الكائنات الحية ذات التركيب الكيميائي عال جداً في بيئات مثل المنافس الحرارية المائية، والمرتشحات الباردة والجبال البحرية. ولوحظ أيضاً أن جيف الحيتان توفر موئلاً لمستوى عالٍ من أنواع الكائنات المتوطنة. وتوجد اختلافات، مثلاً، بين الكثير من الكائنات ذات التركيب الكيميائي التي تعيش في إحدى المنافس الحرارية المائية وتلك التي تعيش في منفس آخر. كما أظهرت الدراسات وجود اختلافات بين الكائنات التي تعيش عند قمة نظم وتلك التي تعيش عند قاعها. وأشار مشاركون إلى وجود علاقات تكافلية في بيئات التركيب الكيميائي بين عدة أنواع من اللافقاريات والبكتيريا والعناق.

٦٣ - وأبرز المشاركون عدد من الأنشطة باعتبار أنها تخلف آثاراً على وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك ما يتم في قاع البحار من أنشطة تعدين وتلوث وإلقاء نفايات وجني غير منظم للموارد. وأشار إلى أن بعض تلك الأنشطة التي تجري في مناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية سبق أن نظمتها صكوك دولية انضمت إليها أغلب الدول.

## باء - حلقة النقاش ٢ - الآثار والتحديات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

٦٤ - اشتملت حلقة النقاش الثانية على العروض التالية: ”الآثار والتحديات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بسبب مصائد أسماك أعالي البحار“، قدمه ادوين نيكليشيك، مركز I-mar، جامعة لوس لاغوس، شيلي. و”الآثار البشرية على إنتاجية مصائد الأسماك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية“، قدمه كالوم روبرتس، جامعة يورك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ و”الآثار والتحديات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية“، قدمه جيهيون لي، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

٦٥ - ودارت مناقشات بعد العروض أعرب خلالها عن قلق خاص بشأن الآثار الناجمة عن الصيد المفرط وتغير المناخ وتحمض المحيطات. وطرح رأي مفاده أن الصيد في الوقت الراهن هو التهديد الرئيسي الذي يتعرض له التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأثار مشاركون شواغل حيال الآثار التي تترتب على الصيد في قاع البحار على وجه الخصوص.

٦٦ - وشدد المشاركون على ضرورة تعزيز المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وطرح المشاركون اقتراحا بتعزيز تلك المنظمات من خلال توسيع نطاق ولاياتها على النحو الذي يمكنها من تطبيق نهج النظم الإيكولوجية، بما في ذلك مراعاة اعتبارات التنوع البيولوجي، وإجراء عمليات استعراض الأداء، وتبادل أفضل الممارسات وتحسين ولاية الرصد والمراقبة التي تضطلع بها. وشدد مشاركون كذلك على ضرورة تحسين الشفافية والمساءلة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، على النحو الذي أقرت به الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“. وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، أشار أحد المشاركين إلى أن نظام معاهدة أنتاركتيكا قدم سياقاً فريداً، وأنه يمكن استخلاص الدروس من تجربة اللجنة المعنية بحفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، بما في ذلك تجربتها في تطبيق نهج النظم الإيكولوجية واستخدام نظام عام لقواعد البيانات والمعلومات واستخدام ما يكفي من المراقبين لكفالة التغطية بنسبة مائة في المائة. واستشهد مشاركون كذلك بتدابير الإنفاذ التي تطبقها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي كنموذج لأفضل الممارسات.

٦٧ - وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة أن تنظر المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في آثار الصيد على أنواع الكائنات غير المستهدفة، مثل الأنواع المهاجرة من الطيور

البحرية والسلاحف؛ وأشار كذلك إلى ضرورة سد فجوات المعرفة بشأن هذه الآثار. وأبرز مشاركون، في الوقت نفسه، الصعوبات التي تكمن في إدارة طائفة واسعة من الأنواع المهاجرة المستهدفة أو غير المستهدفة. وطرح المشاركون اقتراحاً بأن تأخذ المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في اعتبارها الآثار التي تحدثها الأنشطة البشرية الأخرى على إنتاجية مصائد الأسماك، وذلك عند اعتمادها تدابير الإدارة.

٦٨ - وطرح المشاركون آراءً متباينة بشأن اللجوء لتدابير الوقف الاختياري للصيد في أعالي البحار وإغلاق مناطق معينة كوسيلة لتحسين حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشار أحد المشاركين إلى عدم وضوح الرؤية حتى الآن بشأن الحياة البيولوجية والعمليات في أعماق المحيطات وفي عرض البحار وبشأن الأهمية النسبية للتدابير الإدارية المتعلقة بهذه العمليات، ثم اقترح إغلاق أعالي البحار أو المناطق الخاضعة لتنظيم المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أمام أنشطة الصيد، على الأقل مؤقتاً، إلى حين توسيع نطاق ولايات هذه المنظمات و/أو إصلاحها على نحو يزيد من كفاءتها في إدارة مصائد الأسماك. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن وقف أعمال المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو إغلاق أعالي البحار أمام أنشطة الصيد قد يأتي بنتيجة عكسية وهي تشجيع الصيد غير المقيد وغير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في تلك المناطق.

٦٩ - وسلط المشاركون الضوء على أعمال الجمعية العامة في إطار معالجة آثار ممارسات الصيد التي تُدمر النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وضمان استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى الطويل، ولا سيما عملاً بقرارها ١٠٥/٦١، فضلاً عن التطورات ذات الصلة في منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. غير أن بعض التدابير الراهنة لا تعدو كونها تدابير مؤقتة وخاضعة للاستعراض، لذلك فقد دُعِيَ إلى تكريس جهود إضافية في سبيل تنفيذ هذه الالتزامات، بما في ذلك من خلال حماية الموائل والأخذ بتدابير إغلاق مناطق. ولاحظ أحد المشاركين أن بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اعتمدت تعاريف أكثر تقييداً لعبارة "النظم الإيكولوجية البحرية الهشة" من التعريف الذي توخاه القرار ١٠٥/٦١، وهو ما ترتب عليه ترك أغلبية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة دون حماية.

٧٠ - وأبرز المشاركون ما أحرزته المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من تقدم في عملها، بما في ذلك عمليات الاستعراض المستمرة للأداء والأخذ بتدابير إغلاق مناطق وتأسيس منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك. وشدد مشاركون على وجود اتجاه

عام نحو خفض جهد الصيد في أعماق البحار، ولا سيما في شمال شرق المحيط الأطلسي. وقال أحد المشاركين إن هذا الانخفاض يعزى جزئياً إلى حقيقة أن مصائد الأسماك في أعماق البحار تحتاج لسفن أكبر حجماً ومعدات أكثر تعقيداً، ولذلك فهي أقل جاذبية من المنظور الاقتصادي. كما استرجع المشاركون التطورات التي شهدتها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي في اتجاه تخفيض كميات الصيد المسموح بها، مما أدى إلى تحسينات في حالة الأرصد السمكية.

٧١ - وأشار المشاركون إلى أن التحليل المصنّف لأداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك شكّل عقبة أمام تحديد المنظمات التي حققت نجاحاً وتلك التي لم تحقق، وأمام استخلاص الدروس المستفادة. ولاحظ مشاركون أيضاً أن نجاح أي منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو فشلها يتوقف على مدى توافر الإرادة السياسية من عدمه في الدول الأعضاء فيها.

٧٢ - واسترجع المشاركون أيضاً آثار الضغوط الأخرى التي تخرج عن نطاق ولايات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك الآثار الناجمة عن الشحن البحري، والتعدين في قاع البحار، وتغير المناخ، وتحمّض المحيطات، والضوضاء في المحيطات، ومصادر التلوث البرية.

٧٣ - وأعرب المشاركون عن تحفظاتهم إزاء استخدام المناطق البحرية المحمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، حيث أشاروا إلى أنه يُفضّل تطبيق نهج وقائي. وأبرز مشاركون أيضاً ما يمكن أن تسهم به المناطق البحرية المحمية من منافع تصب في صالح حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك منع الآثار التراكمية وإدارة المنازعات بين المستعملين. ولوحظت التحديات التي يمكن أن تحول دون نجاح المناطق البحرية المحمية. وشملت تلك التحديات صعوبة إنشاء مثل هذه المناطق في نطاق عرض البحر حيث ترتحل أنواع السمك لمسافات طويلة. وأشار أحد المشاركين في هذا الصدد إلى أن توفير أداة مفيدة لحماية الأنواع المهاجرة يقتضي إنشاء مناطق بحرية محمية على امتداد النطاق الذي تتواجد فيه هذه الأنواع. وأشار مشارك آخر إلى الاتجاهات السائدة في الآونة الأخيرة نحو إنشاء مناطق محمية بحرية كبيرة، مؤكداً على أن المناطق المحمية ينبغي أن تكون ملائمة من المنظور الإيكولوجي والبيولوجي وليس بالضرورة كبيرة من حيث مساحتها.

٧٤ - واقترح أحد المشاركين إعداد نهج إدارة متكاملة وشاملة للقطاعات. وأبرز المشاركون في هذا الصدد ضرورة معالجة الآثار المتسارعة الناجمة عن مختلف الضغوط، فضلاً عن ضرورة إدارة

الاستخدامات المتضاربة. واقترح أحد المشاركين وضع تدابير إدارية من شأنها معالجة الآثار المحتمل وقوعها في المستقبل، إلى جانب معالجتها للآثار التي وقعت بالفعل.

٧٥ - وناقش المشاركون عملية اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بتطبيق معايير تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، وشملت المناقشة كيفية استفادة الهيئات الأخرى من المعلومات المتعلقة بهذه المناطق في وضع تدابير الإدارة. ورأى أحد المشاركين أن معيار مدى احتفاظ المنطقة بالسمة الطبيعية يعتبر من أقل المعايير حدودى في تحديد المناطق المرشحة لأن تكون مناطق بحرية محمية. وينبغي بدلا من هذا المعيار النظر في معايير قابلية المنطقة لاستعادة حالتها الأصلية. ولاحظ مشارك آخر أن عملية الاتفاقية محدودة للغاية بحيث لا تسمح بتقييم المعايير كلها وتسهيل تحديد المناطق الملائمة على نحو كاف.

٧٦ - وشدد المشاركون على ضرورة مواصلة إحراز التقدم في تطبيق المعايير، بوسائل منها إجراء تقييمات أكثر منهجية وإدخال تحسينات على نوعية البيانات، إلى جانب زيادة البحوث العلمية. وأشار أحد المشاركين إلى أن معظم البيانات المتاحة حاليا يندرج ضمن فئة البيانات المعتمدة على مصائد الأسماك، وأكد على ضرورة مواصلة جمع البيانات المطلوبة من خلال المبادرات واسعة النطاق الشاملة لعدة قطاعات مثل مبادرة تعداد الكائنات البحرية الحية. ولاحظ مشارك آخر أن التعاون الوثيق بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والهيئات الأخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، قد بلور منافع تبادل البيانات والخبرات عبر القطاعات. وشدد أحد المشاركين على ضرورة تحقيق التعاون بين عملية تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية من جهة والعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية من جهة ثانية، بما في ذلك التعاون في الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. وأشار المشاركون أيضا إلى بناء القدرات وزيادة الوعي السياسي باعتبارهما من المسائل الأساسية.

### جيم - حلقة النقاش ٣ - أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق

٧٧ - اشتملت حلقة النقاش الثالثة على العرضين التاليين: "عرض عام لأوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة لمناطق المحيطات الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" قدمه تاكهيرو ناكامورا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و "الاتجاهات في أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو

مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية“، قدمه دنكان كيري، غلوبلو (Globelow)، نيوزيلندا.

٧٨ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، تم التركيز على أوجه الاستخدام التالية الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق إلى جانب القضايا ذات الأهمية الخاصة: الهندسة المناخية التي وصفت بأنها يمكن أن تكون بالغة الأثر؛ وتخصيب المحيطات، الذي من المحتمل أن يؤثر على مناطق شاسعة؛ والحطام البحري ووجود قطع اللدائن الدقيقة في المحيطات، نظرا لعدم وجود التكنولوجيا اللازمة لإزالتها؛ والطلب المتزايد على تربية المائيات، الذي يمكن أن ينمو في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مع تطور الأقفاص المتنقلة؛ والضوضاء تحت الماء.

٧٩ - ولوحظ أنه في الوقت الحالي تُنفذ الاستخدامات الجديدة والمستجدة والأنشطة التجريبية في المقام الأول في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية نظرا لأن التكنولوجيا ذات الصلة لم تطور تطورا كاملا يسمح باستخدامها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وحالت التكلفة الباهظة لهذا التطوير دون ذلك. وأشار أيضا إلى إمكانية تعارض أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة والأنشطة التجريبية مع الاستخدامات الحالية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، من قبيل صيد الأسماك والتعدين في قاع البحار ووضع الكابلات البحرية.

٨٠ - وتم التأكيد على ضرورة إجراء تقييمات للآثار المترتبة على الاستخدامات الجديدة والمستجدة وآثار الأنشطة التجريبية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي الشاملة لعدة قطاعات. وطرح عدد من الاعتبارات فيما يتعلق بتقييمات الأثر البيئي الشاملة لعدة قطاعات مثل تحديد الكيان الذي سيجري هذه التقييمات فضلا عن الهيئة التي ستبلغ بنتائج هذه التقييمات. وأشار أيضا إلى أنه حتى عندما أجريت تقييمات فإن تلك التقييمات لم تكن شاملة.

٨١ - وشدد المشاركون أيضا على أهمية تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق.

٨٢ - وتناولت المناقشات الإطار القانوني ذا الصلة وآليات الإنفاذ المتعلقة بأوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق. وتم التأكيد على الأهمية الكبرى لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في إدارة جميع أوجه استخدام المحيطات ومواردها، بما في ذلك أوجه الاستخدام

الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق. وتم التشديد أيضا على دور اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى وبروتوكول عام ١٩٦٦ الملحق بها في تنفيذ بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المشاركين في حلقة النقاش أن بعض أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة قد تكون مشمولة بالفعل بالصكوك القائمة.

٨٣ - وفيما يتعلق بالصكوك التنظيمية التي تناول الضوضاء في المحيطات وما إذا كان هذا النوع من التلوث في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من المجالات التي تغطيها الصكوك القائمة بشكل كاف، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن العديد من الهيئات القطاعية تعالج التلوث الضوضائي في البيئة البحرية. وفي هذا الصدد، وُجّه الانتباه إلى الأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها في إطار اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة والتوصيات المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تقييمات التلوث الضوضائي. بيد أن مشاركا آخر لاحظ أنه قد تكون هناك فجوة تتعلق بتقييم الآثار المحتملة للاختبارات السيزمية. وفيما يتعلق بالتلوث الضوضائي الناجم عن التعدين في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، أشار أحد المشاركين إلى أن التدابير الإدارية ذات الصلة يمكن أن تدرج في نطاق اختصاص السلطة الدولية لقاع البحار.

٨٤ - وفيما يتعلق بتخصيب المحيطات، شدد أحد المشاركين على أن الأنشطة التجريبية ينبغي أن تصمم بطريقة يمكن بها قياس آثار هذه الأنشطة على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وأشار مشارك آخر إلى إمكانية وجود فجوة في إدارة الهندسة الجيولوجية ذات الصلة بالمناخ. وفي ذلك السياق، أشير إلى العمل المضطلع به في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لتحليل الإطار التنظيمي للهندسة الجيولوجية المتصلة بالمناخ ذي الصلة بالاتفاقية.

٨٥ - وأثيرت مسائل تتعلق بالمسؤولية عن تنظيم ومراقبة أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة والأنشطة التجريبية التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتم التأكيد على أهمية تحديد مسؤولية الدول عن الأنشطة التي تتم في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولوحظ أن ذلك غير ممكن دائما ولا سيما فيما يتعلق بالتجارب ("المارقة") المخالفة للقانون أو غير المنظمة. وُجّه الانتباه إلى مسؤولية دول العلم في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية أو مسؤولية الدول التي تجري الأنشطة في نطاق ولاياتها القضائية، مما قد تكون له آثار سلبية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولوحظ أيضا أن الحالات التي تم فيها تغيير الأعلام أو استخدمت فيها

أعلام الملازمة يمكن أن تؤدي إلى تعقيد عملية تحديد دولة العلم المسؤولة. كما أثرت أهمية تقديم التعويض في حالة انتهاك مواد من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

#### دال - حلقة النقاش ٤ - أنواع أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق

٨٦ - اشتملت حلقة النقاش الرابعة على العرضين التاليين: "أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق"، قدمه إيريك جاب مولينار، جامعة أوترخت، هولندا، وجامعة ترومسو، النرويج، و"مصائد الأسماك وتدابير الإدارة المكانية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية"، قدمته جيسيكا ساندرز، منظمة الأغذية والزراعة.

٨٧ - وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، تم التأكيد على الدور المركزي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال ("اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السمكية") في تحديد حقوق وواجبات الدول المتعلقة باتخاذ التدابير اللازمة لإدارة الموارد البحرية وحماية البيئة البحرية وحفظها.

٨٨ - ونوقش دور المنظمات والمبادرات الإقليمية في اتخاذ تدابير في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسلط الضوء على الخبرات والدروس المستفادة في سياق اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي لعام ١٩٩٢، ولا سيما فيما يتعلق باتباع النهج المشترك بين القطاعات لإنشاء مناطق بحرية محمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولوحظ في هذا الصدد أن العملية التي يتم الاضطلاع بها في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي هي محاولة من جانب الأطراف المتعاقدة فيها لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأن الدول الأطراف غير المتعاقدة ليست ملزمة بالتدابير المتخذة في ذلك السياق. ولوحظ أيضا أن العملية تركز على تحقيق هدف وتقديم إطارا للتعاون في هذا الصدد. ويعتبر اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف أمرا يخص المنظمات القطاعية المختصة.

٨٩ - وأعرب عن القلق إزاء استخدام تجربة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي كنموذج. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن رأي مفاده أن هذه الاتفاقية وغيرها من اتفاقيات البحار الإقليمية لا تملك الاختصاص بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، باتخاذ تدابير في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من قبيل إنشاء مناطق بحرية محمية، ولا تملك من الشرعية ما يمكنها من ذلك. وفي ذلك السياق، شُدد على الاختصاص الذي تنفرد به السلطة الدولية لقاع البحار في المنطقة. وأعرب أيضا عن رأي

مفاده أن القلق إزاء مثال التعاون المشترك بين القطاعات في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي لا يوفر أساساً كافياً لاستنتاج أن هناك حاجة إلى اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولوحظ أن استمرار المناقشات بين الدول بشأن الحاجة إلى نظام قانوني لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام خارج مناطق الولاية الوطنية يشهد على ما يساور العديد من الدول من قلق بشأن النهج والمبادرات الإقليمية أو الشاملة لعدة قطاعات.

٩٠ - ولاحظ أحد المشاركين أن تجربة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي هي تجربة تقوم على المحاولة والاستفادة من الخطأ ويمكن تعلم بعض الدروس منها. وأشار كذلك إلى أن المثال الوحيد الجيد على إنشاء أداة إدارة متكاملة قائمة على أساس المناطق يمكن العثور عليه في سياق اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا. وسلط الضوء أيضاً على عملية إنشاء مناطق تتمتع بحماية خاصة في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة).

٩١ - واقترح أحد المشاركين إمكانية صياغة اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بحيث يلزم غير الأطراف في المنظمات الإقليمية قانوناً بالتدابير التي تعتمدها تلك المنظمات. وبالتالي، سيكون هناك التزام على الصعيد العالمي بالامتثال لقرارات الهيئات الإقليمية.

٩٢ - ولوحظ أنه أحرز تقدم كبير في إدارة مصائد الأسماك في سياق النظم الإيكولوجية من جانب المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بهدف معالجة آثار الصيد على التنوع البيولوجي البحري خارج مناطق الولاية الوطنية. ومع ذلك، جرى التسليم بأن الإعانات والقدرات المفرطة ما زالت تسبب مشاكل رئيسية وأن هناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا الصدد. وبينما أُقر بأن الافتقار إلى الإرادة السياسية على نطاق المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بصفة عامة هو مسألة يتعين التصدي لها، فقد لوحظ أن مستوى الإرادة السياسية يختلف من منطقة إلى أخرى، وكذلك التدابير المتخذة لحفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وأشار في هذا الصدد، إلى أن هناك حتماً أسباباً موضوعية وراء عدم تكرار عمليات التطوير التي تمت في المنطقة المشمولة باتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي في مناطق أخرى. ولوحظ أن ثمة عوامل أخرى مثل الحالة المالية لمنطقة أو دولة بعينها يمكن أن تكون بمثابة عقبات تحول دون وضع التدابير الإدارية الملائمة. ومع ذلك أشار أحد المشاركين إلى أن عدم وجود اتفاق إقليمي أو عدم اتخاذ إجراءات في منطقة بعينها لا ينبغي أن يحول دون اتخاذ تدابير إدارية ملائمة.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أنه إذا تم التوصل إلى نتيجة على الصعيد العالمي تفيد بضرورة اتخاذ بعض تدابير الحماية ولم يتخذ أي إجراء على الصعيد الإقليمي، ينبغي اعتماد هذه التدابير على الصعيد العالمي.

٩٣ - وأعرب عن القلق إزاء إمكانية فرض قيود على حرية الملاحة نتيجة إنشاء مناطق بحرية محمية أو الأخذ بتدابير إغلاق مناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ومع ذلك، أشير إلى أن إنشاء مثل هذه المناطق لا ينطوي بالضرورة على حظر جميع الأنشطة البشرية في تلك المناطق. وطرح أيضاً إمكانية أن تشترط المنظمات الإقليمية التي أنشأت هذه المناطق على غير الأطراف، في الوقت التي تسمح لها بدخول هذه المناطق لأغراض الملاحة، الإبلاغ عن الدخول إلى تلك المناطق والخروج منها.

٩٤ - وتم الإقرار بأن بعض المنظمات الحكومية الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية قد تكون لديها الإمكانيات والقدرات على مراعاة العديد من الأنشطة الأخرى غير أنشطة الشحن عند تصميم أدائها للإدارة القائمة على أساس المناطق، لأغراض من بينها التصدي للآثار التراكمية. ورأى أحد المشاركين أن المنظمات الدولية الأخرى يمكن أن تكون لديها إمكانيات وقدرات مماثلة حيث إن تلك الإمكانيات والقدرات تختلف باختلاف المنظمة.

٩٥ - ولوحظ أن بعض المبادرات العالمية الأخرى المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك ما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، تحتاج إلى أن تكون أكثر شفافية وأن تضع في اعتبارها بصورة أفضل مصالح البلدان النامية وضرورة إشراكها. وأعرب أيضاً عن القلق بشأن الاستثمارات في تلك المبادرات بينما لا يوجد نظام عالمي يعالج حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

## هاء - حلقة النقاش ٥ - تقييمات الآثار القطاعية والتراكمية

٩٦ - اشتملت حلقة النقاش الخامسة على العروض التالية: "تقييمات الأثر البيئي، والتقييمات البيئية الاستراتيجية والتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية - الترتيبات الحالية" قدمه جيك رايس، مصائد الأسماك والمحيطات، كندا؛ و "الثغرات والخيارات في مسألة تقييم الآثار على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" قدمه ميغيل فورتييس، معهد العلوم البحرية، جامعة الفلبين.

٩٧ - وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، جرى النظر في المدى الذي تجري في إطاره بالفعل عمليات تقييم الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن السلطة الدولية لقاع البحار، تمشيا مع ولايتها، تحتاج إلى تقييمات الأثر البيئي المطلوبة بوصفها شرطا مسبقا للاضطلاع بأي أنشطة تعدين. وبالمثل، بالنسبة لمصائد الأسماك في أعماق البحار، فإن قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ يطلب إجراء عمليات تقييم لآثار ممارسات الصيد المدمرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أنه، حتى عام ٢٠١١، كانت جميع الترتيبات/المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إما قد أنجزت عمليات تقييم تنفيذ هذا القرار أو قاربت إنجازه. ومع ذلك، فقد كانت عملية التنفيذ غير مكتملة ويصعب تقييمها نظرا لأنه، في بعض الحالات، كانت هناك بعض أوجه القصور الإدارية أو المؤسسية في ما يتعلق بالترتيبات/المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ولوحظ كذلك أن المنظمة البحرية الدولية قد وضعت إرشادات لإجراء عمليات تقييم الآثار، وأن اتفاقية لندن وبروتوكولها يقضيان أيضا بإجراء تقييمات من هذا القبيل. ومع ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن التقييمات المطلوبة بموجب القرار ١٠٥/٦١ وبموجب صكوك المنظمة البحرية الدولية لم تكن متسقة. ولوحظ أيضا وجود تباين في نوعية التقييمات التي أنجزت وهي تمثل التحدي الأكبر في القدرة على تقييم الأنشطة على نحو مشترك وبطريقة منسقة.

٩٨ - وجرى الإعراب عن آراء مختلفة بشأن الصعوبة النسبية لإجراء تقييمات الآثار القطاعية والتراكمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشار أحد المشاركين إلى أنه، في تلك المناطق، وبالنسبة إلى أي موقع، يوجد على الأرجح قدر من الضغوط أقل عما يوجد في موقع مماثل في المناطق الساحلية، إلا أن تقييم الآثار التراكمية قد تظل تمثل تحديا بسبب التفاعل بين مختلف أنواع الآثار. وجرى الإعراب عن رأي آخر مفاده أنه نظرا لوجود عدد أقل من الأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فقد يكون من الأسهل والأقل تكلفة إجراء هذه التقييمات هناك وليس في المناطق الساحلية. وأقر أحد المشاركين بأن هذا الأمر يشجع في الأجل القصير على زيادة الثقة في ما يجري من تقييمات الأثر البيئي لقطاعات محددة والتقييمات البيئية الاستراتيجية، مضيفا أنه، مع ذلك، لا بد أن يكون الهدف معالجة إجمالي الآثار الناجمة عن الأنشطة البشرية.

٩٩ - وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن النشاط الرئيسي الذي له تأثيرات سلبية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هو مصائد الأسماك، قد يمكن بالتالي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تجري تقييمات للآثار

التراكمية في تلك المناطق، مع أخذ الآثار الأخرى بعين الاعتبار، وذلك باستخدام نهج وقائي.

١٠٠- ولاحظ المشاركون أنه رغم وجود قدرة غير كافية لدى بعض الدول حالياً على إجراء تقييمات من هذا القبيل، لا ينبغي أن يحول ذلك دون اعتماد التدابير اللازمة والانخراط في عملية التعلم عن طريق الممارسة باتباع نهج مرحلي. ومع ذلك، لوحظ أن ذلك قد يزيد من عبء وتكاليف هذه العملية على أولئك الذين يريدون الاضطلاع بهذه الأنشطة. وأثيرت أيضاً مسألة وجود قدرة كافية للتحقق على نحو مستقل من عمليات تقييم الأثر البيئي التي أجريت في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المشاركين أن القدرة على التحقق ما زالت محدودة.

١٠١- وفي ما يتعلق بنقطة البدء بالنسبة لطلب إجراء تقييمات للأثر البيئي، أعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أنه من الممكن بالفعل، على أساس المعرفة العلمية المتاحة، تحديد نقاط البدء هذه. ومع ذلك، بالنسبة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، توجد شكوك ليست موجودة بالنسبة للتقييمات التي تُجرى على الأرض. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء الاهتمام إلى تقييم أوجه المفاضلة بين أنظمة متساهلة أكثر من اللازم وأنظمة تقييدية على نحو مفرط.

١٠٢- وطرح اقتراح بإمكانية دراسة الخبرات التي تراكمت جراء عمليات تقييم المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية للاستفادة منها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، لوحظت إمكانية استخلاص الدروس من تطبيق التخطيط المكاني البحري في المناطق القريبة من الشواطئ.

١٠٣- وفي ما يتعلق بالحوكمة، أعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أنه رغم وجود الترتيبات اللازمة عموماً لتنفيذ عمليات التقييم الضرورية على المستوى القطاعي، من الصعب تقييم ما إذا كان ثمة حاجة إلى وجود إطار شامل. وجرى تسليط الضوء على ما لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ من دور هام في معالجة وتعزيز نظام مصائد الأسماك في أعماق البحار، وذلك رغم كونه صكاً غير ملزم قانوناً. وأعرب عن رأي مفاده أن التطبيق الفعال لترتيبات قانونية غير ملزمة مثل القرار ١٠٥/٦١ لا يحول دون اعتماد صك ملزم لتنظيم عملية حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. واقترح، في هذا الصدد، أن تعزيز نظام مصائد الأسماك في أعماق البحار قد يكون ممكناً لو تم إبرام صك ملزم. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن بعض الصكوك الملزمة قانوناً لم تنفذ على نحو كافٍ أو لم تحظ بمشاركة كافية، وأن الأمر الأكثر

أهمية يتمثل في زيادة الوعي بهذه المسائل وإيجاد إرادة سياسية، بصرف النظر عن طبيعة الصك أو الآلية المستخدمة. وأثيرت مسألة ما إذا كان ينبغي للأنظمة الوطنية أن تكون متوافقة مع النهج الدولية.

١٠٤ - ولاحظ أحد المشاركين أنه سواء تم اعتماد صك شامل جديد أم لا، سيكون من المهم للغاية إيجاد فهم عالمي بشأن ماهية الجهات المعنية ذات الصلة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وكذلك النظر في ما إذا كانت الترتيبات الجديدة ستعزز المساءلة والامتثال.

### واو - حلقة النقاش ٦ - الجوانب التكنولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية

١٠٥ - اشتملت حلقة النقاش السادسة على العروض التالية: "الاعتبارات الاجتماعية والبيئية لشؤون الإدارة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" قدمته أنجيليك براتوايت، وحدة بربادوس لإدارة المناطق الساحلية، و "الخبرة العلمية والهياكل الأساسية لإدارة التنوع البيولوجي البحري" قدمه أولف هاوكون هويل، المعهد الترويجي للبحوث البحرية.

١٠٦ - وفي أثناء المناقشات التي أعقبت ذلك، جرى النظر في ما إذا كان بالإمكان اتباع النهج المطبق في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية في عملية تحديد الجهات المعنية بإدارة المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المتحدثين إلى إمكانية اتباع نهج مماثل لتحديد الجهات المعنية، إلا أن النتيجة ستكون بالضرورة مختلفة. ويمكن أيضا استخدام المعلومات الواردة من المنظمات الحكومية الدولية لاستكمال قائمة الجهات المعنية بالجهات غير المعروفة، مثل الصيادين والمتقنين البيولوجيين. وأشار إلى مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي بوصفه مثالا على إشراك طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من المنظمات الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الأكاديمية.

١٠٧ - وجرى أيضا استعراض الانتباه إلى مشروع نانسن (Nansen)، وهو مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك البحرية. وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى مساعدة البلدان النامية في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذا الغرض. وتم توضيح أن المشروع يتضمن إجراء بحث علمي، فضلا عن عناصر تتعلق بالسياسات وأنه يضطلع بأنشطة في دول مختلفة في جميع أنحاء العالم.

## زاي - حلقة النقاش ٧ - الأنظمة والخبرات وأفضل الممارسات المتاحة حاليا

١٠٨ - اشتملت حلقة النقاش السادسة على العروض التالية: "الأنظمة والخبرات وأفضل الممارسات المتاحة حاليا" قدمته كريستينا جييرده، البرنامج البحري والقطي العالمي، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، سويسرا؛ و "خدمات النظم الإيكولوجية والإدارة على أساس المناطق" قدمه نوبويوكي ياغي، جامعة طوكيو.

١٠٩ - وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، تم التأكيد على ضرورة تحقيق الهدف المحدد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والممثل في إنشاء شبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠٢٠. وجرى توجيه الانتباه على نحو خاص إلى فوائد ربط ذلك الهدف بالجهود الأخرى الرامية إلى معالجة التأثيرات الواقعة على البيئة البحرية وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية.

١١٠ - وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة وجود مساحات واسعة لدعم عمليات النظم الإيكولوجية في المحيطات المفتوحة نظرا لأن تلك العمليات تجري على نطاق واسع جدا. وطرح في هذا الصدد الدور المحتمل لعملية تحديد المناطق البيولوجية. وفي ما يتعلق بالتحديات الماثلة أمام إنشاء مناطق بحرية محمية للأنواع السطحية من الأسماك، أشار المشاركون إلى أنه، نظرا للطبيعة الارتحالية التي تتسم بها تلك الأنواع، ينبغي إيلاء الاعتبار لإنشاء مناطق بحرية محمية متنقلة. وأشار أحد المشاركين أيضا إلى أن المناطق البحرية المحمية لا يمكن أن تكون كافية في حد ذاتها ما لم تعتمد أيضا تدابير لمعالجة الآثار الناجمة عن الأنشطة التي تجري خارج هذه المناطق والتي يمكن أن تؤثر على السلامة الإيكولوجية لتلك المناطق.

١١١ - وأشار إلى الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق بحرية محمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسبار)، واللجنة المعنية بحفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واقترح استخدامها ربما كنماذج لمناطق أخرى. ومع ذلك، أشار أحد المشاركين إلى أن تلك التدابير لا تتناول سوى أنشطة معينة ولا تعالج الآثار التراكمية. ولاحظ المشترك أيضا أن التجارب الحالية تقتصر على البلدان المتقدمة النمو، وسيكون من المفيد النظر في نماذج أخرى للمناطق الأخرى حيث تسود ظروف مختلفة. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة بناء القدرات الإقليمية، بما في ذلك القدرة على الرصد وإجراء تقييمات للآثار.

١١٢ - وأشار أحد المشاركين إلى أن جميع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ولا سيما المنظمات المعنية بأسماك التونة، لا تأخذ الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في

الحسبان عند اعتماد التدابير الإدارية. وفي ذلك السياق، لوحظ أنه حتى مصائد الأسماك المستدامة قد يكون لها تأثيرات على البيئة البحرية وقد تؤدي إلى إحداث تغييرات في النظم الإيكولوجية البحرية ودورات الحياة. وفي هذا الصدد، جرى توجيه الانتباه إلى ضرورة إنشاء بعض المناطق البحرية المحمية التي لا يُسمح فيها بممارسة أنشطة تتعلق بمصائد الأسماك. وأعرب عن رأي مفاده أن مصائد أسماك التونة لا تؤثر ماديا على قاع البحر. وأشار أيضا إلى أن إحراز تقدم في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بشأن أخذ الاعتبارات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في الحسبان.

١١٣ - ونوقش الفرق بين معايير اتفاقية التنوع البيولوجي في ما يخص المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية والمعايير المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وجرى التشديد على أن عملية إدارة المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية تهدف إلى توفير المعلومات العلمية من أجل تعزيز حماية مناطق معينة، إلا أنه ليس له تأثير في ما يتعلق بالسياسات العامة أو بشؤون الإدارة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن اعتبار المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية أساسا لإنشاء منطقة بحرية محمية إنما يتوقف على ما إذا كان نشاط ما يسبب ضررا يلحق بهذه المنطقة. ووجه أحد المشاركين الانتباه أيضا إلى حقيقة أن المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية يمكن حمايتها بأدوات أخرى غير اعتبارها منطقة بحرية محمية. وعلى العكس من ذلك، أشار إلى أن تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة يكون له تأثير من حيث السياسات العامة والشؤون الإدارية. وأشار إلى أن هذا قد يكون السبب وراء عزوف واضعي السياسات عن الإقرار بالأساس العلمي الذي تقوم عليه عملية تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

١١٤ - وأشار أحد المشاركين إلى أن العمليات المتعلقة بكل من المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة تستند إلى أفضل الأسس العلمية المتاحة وأن عملية المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية يمكن أن يكون لها دور في اختيار النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وفي هذا الصدد، لوحظ إمكانية جني المنافع من المدخلات العلمية في جميع القطاعات، عن طريق المساهمة المنطلقة من القاعدة، حيث إن من شأن ذلك أن يقلل من الازدواجية في الجهود البحثية ويعزز التنسيق في ما بين عمليات صنع السياسات.

١١٥ - وجرى مناقشة التحديات الماثلة بوجه أنشطة الرصد التي تجري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا السياق، وجه الانتباه إلى ضرورة تحديد الجهات المعنية، التي غالبا ما تستخدم الموارد، وذلك من أجل تعزيز التنسيق والتعاون في ما بينها.

ومن شأن ذلك أن يساعد على الرصد في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وأن يخلق كذلك حافزا للامتنال للأنظمة، وبالتالي التغلب على المسائل المرتبطة بغياب الإرادة السياسية.

١١٦ - وأشير إلى الاستخدامات المتعارضة المحتملة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مثل أنشطة الصيد في قاع البحار والتعدين في قاع البحار، وسلط الضوء على ضرورة التنسيق في ما بين الهيئات المختصة. وفي هذا السياق، أُشير إلى إنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في المحيط الهادئ، لها ولاية أخذ أنشطة أخرى غير مصائد الأسماك في الحسبان. وجرى الإعراب عن التوصل إلى تفاهم مفاده أن أي تدابير تعتمد عليها المنظمات الإقليمية لإدارة المصائد أو المنظمات البيئية الإقليمية في هذا الصدد لا تمس أعمال السلطة الدولية لقاع البحار، التي تتمتع بالولاية بالنسبة لأنشطة التعدين في المنطقة.

١١٧ - وتناولت المناقشات أيضا دور التنسيق الشامل لعدة قطاعات، وما إذا كان الافتقار إلى التنسيق الشامل لعدة قطاعات في ما بين المنظمات يشكل عقبة في طريق تحقيق الأهداف التي وضعتها الدول. وفي هذا السياق، نوقشت الحاجة إلى معالجة جميع الأنشطة التي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وكذلك المسائل المتعلقة بالولايات والاستخدامات المتنافسة والآثار التراكمية للأنشطة الحالية والمستقبلية. وجرى التأكيد على تنسيق تنفيذ التدابير على الصعيدين القطاعي والإقليمي. ولوحظ أن هذه العملية ليست عملية تنافس بل إنها عملية ترمي إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف المنظمات المختصة.

١١٨ - وسلط الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق التنسيق الشامل لعدة قطاعات لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية دون وجود ولاية شاملة ملزمة قانونا وإطار يحدد الأهداف والأغراض. وأعرب عن الحاجة إلى صك ينص على إنشاء مناطق محمية بحرية متكاملة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولوحظ أنه في ظل النظام القانوني الحالي، تكون الدول المهتمة قادرة على إنشاء منظمة إقليمية لتنسيق الأنشطة القطاعية. ورغم أن هذا لا يفرض التزامات على الدول الثالثة، فقد ألمح أحد المشاركين إلى إمكانية تضمين آلية إقليمية ما تعهد من جانب أطراف ثالثة بعدم تقويض أهداف التدابير التي اعتمدها تلك الآلية. وفي هذا الصدد، جرى تسليط الضوء على نموذج عملية المناطق المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط.

١١٩ - وأشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين التنسيق في ما بين الجهات المعنية والتوصل إلى نهج متعدد القطاعات في مجال الإدارة. وفي معرض الإشارة إلى مثال مبادرة بحر سارغاسو، لاحظ أحد المشاركين أن اجتماعات الهيئات ذات الصلة في كثير من الأحيان تُعقد في نفس الوقت، مما يجعل من الصعب تنسيق المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة. ولوحظ أيضا أن تنسيق الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطاعي يمثل تحديا مستمرا.

١٢٠ - وطرح السبل الممكنة للمضي قدما، بما في ذلك وضع آليات جديدة وتوسيع نطاق ولايات الهيئات القائمة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن وجود آلية عالمية جديدة من شأنه أن يوفر الدعم الدولي للمناطق التي تحتاج إلى حماية وأن يستكمل التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي. واقترح أحد المشاركين أيضا اتباع نهج يجمع بين مناطق ذات قدر كبير من الحماية ومناطق تتم داخلها إدارة رشيدة للأنشطة المسموح بها. وفي هذا السياق، طرحت مسألة الصكوك التي يمكن أن تكون الأكثر كفاءة في تحقيق الإدارة السليمة للمناطق البحرية المحمية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، جرى التشكيك في أن تكون مذكرات التفاهم أفضل آلية لتحقيق ذلك.

## حاء - حلقة النقاش ٨ - تبادل المعلومات بشأن برامج البحث المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ التعاون والتنسيق الدوليان؛ بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

١٢١ - اشتملت حلقة النقاش الأخيرة على العروض التالية: "اتجاهات التعاون في أنشطة البحث والإدارة وبناء القدرات في مناطق المحيطات الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" قدمه مارتن تساميني، المركز الوطني الأسترالي لموارد وأمن المحيطات، بجامعة وولونغونغ؛ و "نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات والاحتياجات من بناء القدرات لإدارة بيانات التنوع البيولوجي البحري" قدمه بات هالين، جامعة ديوك، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢٢ - وخلال المناقشات التي تلت، درست أوجه الترابط بين المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية والمناطق الواقعة خارجه فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للبيانات. وفي ذلك الصدد، أشار مشارك إلى أن البيانات المتاحة لا تتقيد بالحدود القانونية للمناطق البحرية ولذلك فهي بيانات يتعين تقييمها في سياق واسع. وإضافة إلى ذلك، لوحظ عدم وجود مستودع بيانات مركزي لنتائج الأبحاث في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشار أحد المشاركين إلى أن عدة أنواع من البيانات كثيرا ما تكون متاحة، إلا أن الإعلان

عن هذه البيانات المتاحة لا يكون جيدا خارج حدود البلدان المتقدمة، وأنه ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لاستخدام الهياكل الأساسية للبيانات القائمة والاستفادة منها على النحو الأمثل.

١٢٣ - وأشير إلى وجوب إيلاء الاهتمام لمدى تطابق التدابير المتخذة بالنسبة للمناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وتلك الواقعة خارجه، مع الإقرار بأن هذا التطابق عملية مزدوجة الاتجاه. وجرى الإشارة إلى الالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي تدعم هذا التطابق أو تنص عليه، ولا سيما اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية. وقدم مُشارك أمثلة عن الجهود المبذولة لكفالة تطابق التدابير، بما في ذلك المناظر الطبيعية في المحيط الهادئ والإدارة الخاصة للحيوب الواقعة في أعالي البحار، التابعتين للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. ولاحظ المشاركون أيضا أن التطابق لا يعني اعتماد التدابير نفسها بل يعني أن التدابير المتخذة ينبغي أن يكون لها أثر مماثل. فوجود منطقة محمية بحرية داخل نطاق الولاية الوطنية، على سبيل المثال، لا يعني بالضرورة أنه ينبغي وجود هذه المنطقة المحمية في المنطقة المتاخمة للمنطقة الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٢٤ - ونوقشت ضرورة مواصلة البحث العلمي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لسد الثغرات في البيانات، وجرى الإحالة إلى قرارات الجمعية العامة التي تشير إلى أهمية العلوم البحرية. وفي ذلك الصدد، قدمت أمثلة على المشاريع التعاونية الدولية في مجال البحث العلمي البحري، من قبيل تعداد الكائنات الحية البحرية.

١٢٥ - ولوحظ أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال البحث العلمي البحري تعاون محدود وأن التقدم المحرز يقتصر في معظمه على المناطق المتقدمة. ونتيجة لذلك، تم التأكيد على ضرورة زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في ما يتعلق بالموارد الجينية البحرية.

١٢٦ - وتم التأكيد أيضا على ضرورة بناء القدرات سواء في البلدان المتقدمة والنامية في مجال العلوم البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونوقش تمويل المشاريع في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في إطار مرفق البيئة العالمية.

١٢٧ - وفي ظل محدودية تنفيذ الجزء الرابع عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن تطوير تكنولوجيا البحار ونقلها، نُظر في الصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق نقل التكنولوجيا. ولاحظ مُشارك أن نقل التكنولوجيا يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، تشمل توفير البرامج الحاسوبية أو إتاحة سبل الحصول على البيانات.

١٢٨ - ونظراً للطابع المستقل الذي تتسم به عدة مبادرات بحثية، ألقى الضوء على ضرورة وضع آليات عالمية لنقل التكنولوجيا وتبادل البيانات، وعلى ضرورة حماية البيانات السرية تجارياً ومعالجة سبل الحصول على البيانات، بوسائل منها البروتوكولات المتعلقة بالبيانات. وأشار أحد المشاركين إلى أن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يمكن أن يكون له دور يؤديه في تبادل البيانات والمعلومات. واعتبر دور آلية تبادل المعلومات في إطار اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خياراً أنسب لذلك. وأعرب عن اقتراح مؤداه أن مسألة إنشاء آلية لتبادل بيانات البحث العلمي البحري ينبغي أن تدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٩ - ولوحظ أيضاً أن المشاركة المباشرة في مشاريع البحث المشتركة هي، من حيث بناء القدرات، أكثر فعالية من تبادل المعلومات. وأشار المشاركون أيضاً إلى الفائدة التي تنطوي عليها زيادة التعاون بين المؤسسات الإقليمية، والبرامج وحلقات العمل التدريبية الإقليمية، والإرشاد، والشراكات، والصلات بين المؤسسات الإقليمية سواء في الشمال أو الجنوب، والمنح الدراسية العالمية. وفي ذلك الصدد، شدد مشارك على أن بناء القدرات ينبغي ألا يُعتبر نشاطاً منفرداً بل سلسلة معقدة من الأنشطة المترابطة. وتم التأكيد على ضرورة كفالة أنشطة بناء قدرات مستدامة.

شكل وتنظيم أعمال حلقتي العمل المعقودتين بين الدورات بهدف تحسين فهم القضايا وتوضيح المسائل الرئيسية على سبيل المساهمة في عمل الفريق العامل وفقا للاختصاصات المرفقة بقرار الجمعية العامة ٧٨/٦٧ (نيويورك، ٢-٣ و ٦-٧ أيار/مايو ٢٠١٣)

## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية من الأمين العام، في قرارها ٧٨/٦٧، أن يدعو، في حدود الموارد المتاحة، إلى عقد حلقتي عمل بين الدورات مدة كل منهما يومان بهدف تحسين فهم القضايا المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على سبيل المساهمة في عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ("الفريق العامل")، الذي سيجتمع في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. وعملا بالفقرة ١٨٢ من القرار ٧٨/٦٧، ستنظم حلقتا العمل المعقودتان بين الدورات في ٢ و ٣ أيار/مايو وفي ٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، على التوالي، وفقا للطرائق المحددة في الاختصاصات المرفقة بالقرار.

٢ - وعلى نحو ما تبينه الاختصاصات، ستعقد حلقتا عمل مدة كل منهما يومان تتناولان المواضيع التي يتم تحديدها فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، أي الموارد الجينية البحرية (٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٣) وأدوات حفظ الموارد الجينية البحرية وإدارتها، بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وأدوات تقييم الأثر البيئي (٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠١٣). وستنظر حلقتا العمل أيضا في المسائل المتصلة بالتعاون الدولي وفي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٣ - وقد أعد الرئيسان المشاركان للفريق العامل، السفير باليتا ت. ب. كوهونا، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، وليزيث ليجتراد، المستشارة القانونية بوزارة خارجية هولندا، اللذان عيّنهما رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع مراعاة الحاجة إلى ممثلين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، المشروع الحالي لشكل وتنظيم الأعمال. وتستند الوثيقة إلى الاختصاصات المرفقة بقرار الجمعية العامة

٧٨/٦٧ وإلى الورقة المفاهيمية التي عرضت على الدول الأعضاء خلال جلسة إحاطة غير رسمية عُقدت في نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

## ثانياً - أساليب العمل

- ٤ - يترأس الرئيسان المشاركان حلقتي العمل المعقودتين بين الدورات.
- ٥ - ستُعقد حلقتا العمل في غرفة الاجتماعات ٣ في مبنى المرج الشمالي بمقر الأمم المتحدة. ستستخدم اللغة الإنكليزية في حلقتي العمل. ولن تُقدّم خدمات الترجمة الشفوية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى إلا على أساس "ما هو متاح".
- ٦ - وتضم حلقتا العمل سلسلة من حلقات النقاش، تشمل عروضاً ومناقشات عامة. وستُحصر مدة فرادى العروض في ١٥ دقيقة ويكون الهدف منها تقديم نظرة إجمالية وقائعية عن المواضيع المحددة في الفقرة ٨ من الاختصاصات المرفقة بقرار الجمعية العامة ٧٨/٦٧. ويُقترح أن يُخصّص لكل حلقة نقاش، متى تَسنى ذلك، متسعاً مرناً من الوقت لإجراء مناقشة تفاعلية ومراعاةً لاحتمال أن تضم بعض حلقات النقاش عدداً من المتكلمين أقل من غيرها. وفي هذا الصدد، يُقترح ألا تضم حلقات النقاش أقل من عرضين، ضماناً لتقديم عروض متوازنة ومتنوعة عن المواضيع.

## ثالثاً - الناتج

- ٧ - عملاً بالفقرة ٩ من الاختصاصات، سيكون ناتج حلقتي العمل مكوناً من موجز للوقائع يعده الرئيسان المشاركان لإحالاته بوصفه مساهمة في عمل الفريق. وسيضم الموجز العناصر الرئيسية للعروض المقدمة من الخبراء والمناقشات التفاعلية الجارية بين المشاركين.
- ٨ - وعملاً بالفقرة ١٠ من الاختصاصات، سينشر موجز الوقائع والعروض والمواد الإضافية المقدمة من الخبراء على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

## رابعاً - تنظيم الأعمال

- ٩ - بناء على مشاورات مع الدول الأعضاء، نظّم الرئيسان المشاركان حلقتا العمل في شكل حلقات نقاش على النحو المبين أدناه. ففي إطار كل حلقة نقاش، ستلي العروض مناقشات بين الوفود والمشاركين في الحلقات. والغرض من قائمة حلقات النقاش الواردة أدناه، هو أن توفر منتدىً لبحث كل جانب من الجوانب ذات الصلة من مواضيع حلقات النقاش. بمزيد من التعمق والخصوصية، دون افتراض أي نتائج لمداولات الفريق العامل ودونما

إعادة تأكيد المناقشات التي تدور فيه. وأما قائمة القضايا والمسائل، على نحو ما اقترحه الرئيسان المشاركان، فحددت لكل حلقة نقاش على سبيل التوضيح غير الحصري لأنواع القضايا التي قد يسعى المشاركون إلى مناقشتها خلال كل حلقة نقاش لأن تلك القضايا تتصل خصيصاً بالموارد الجينية البحرية المستمدة من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، من ناحية، وأدوات حفظ تلك الموارد وإدارتها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، من ناحية أخرى. ومن المفهوم أن من شأن المسائل المتصلة بالأطر القانونية القائمة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي يمكن إثارتها، أن توفر فهماً وقائماً للصكوك التي قد تكون ذات صلة بوصفها جزءاً مهماً من ممارسة جمع المعلومات في إطار حلقتي العمل.

### حلقة العمل ١ - الموارد الجينية البحرية (٢-٣ أيار/مايو ٢٠١٣)

٢ أيار/مايو، صباحاً

حلقة النقاش ١ - المعنى والنطاق؛ نطاق البحوث والاستخدامات والتطبيقات وأنواعها (١١/٣٠-١٠/٠٠)

(أ) المعنى والنطاق

١٠ - في إطار هذا الموضوع، يُقترح أن تشمل المسائل قيد النظر ما يلي: ما المقصود بمصطلح "الموارد الجينية البحرية"؟ ما العلاقة بين "الموارد الجينية البحرية" و "الموارد البيولوجية" و "المواد الجينية"؟ ما هي المشتقات والمنتجات؟ أي آثار تترتب على معنى أو نطاق محدد؟ هل يوجد فرق بين الموارد الجينية البحرية من المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية والموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من وجهة نظر علمية وعملية؟ كيف يؤثر التوطن والهجرة والاستعمار على المعنى والنطاق؟

(ب) نطاق البحوث والاستخدامات والتطبيقات وأنواعها

١١ - في إطار هذا الموضوع، يُقترح أن تشمل المسائل قيد النظر ما يلي: ما القطاعات المختلفة التي تستخدم الموارد الجينية البحرية؟ إلى أي مدى تستخدم مختلف القطاعات الموارد الجينية البحرية المستمدة من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ ما هو، حسب القطاع، الشكل الرئيسي لاستخدام الموارد الجينية البحرية أو للمعلومات عن تلك الموارد (على سبيل المثال في مواقع وجودها أو خارج تلك المواقع أو في بيئة افتراضية)؟ ما كمية المواد الخام اللازمة لكل شكل من أشكال الاستخدام؟ أي كائنات حية تستخدمها مختلف القطاعات؟ ما الترتيبات المختلفة القائمة لإجراء البحث المتعلق بالموارد الجينية البحرية الواقعة

خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامات تلك الموارد (على سبيل المثال، اتحادات مؤسسات البحث؛ أو الاتحادات "المختلطة" التي تضم مؤسسات البحث والمؤسسات الخاصة؛ أو مؤسسات البحث الفردية؛ أو المؤسسات الخاصة الفردية)؟ ما المصدر الرئيسي لتمويل البحث المتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ ما مختلف الخطوات المتبعة في البحث والاستخدام والتطبيق؟ ما أهمية كل خطوة في إضافة القيمة إلى العملية؟ ما احتمالات التطبيق التجاري؟ ما العلاقة بين البحث العلمي البحري والاستغلال التجاري بعد الوقوف على مركبات واعدة من حيث إمكانية تطويرها؟

## حلقة النقاش ٢ - الآثار والتحديات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (١١/٣٠ - ١٣/٠٠)

١٢ - يُقترح أن ينصب النقاش في هذه الحلقة على الآثار والتحديات المتصلة بالموارد الجينية البحرية. وبوجه خاص، يمكن أن تشمل المسائل قيد النظر ما يلي: أي أنشطة تؤثر على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وما الآثار المحددة المترتبة على ذلك؟ ما وظيفة الموارد الجينية البحرية في النظام الإيكولوجي البحري؟ لماذا حفظ التنوع الجيني مهم؟ كيف يتأثر التنوع الجيني؟ من هم أصحاب المصلحة المعنيون وما هي أنجح الأساليب في تحديد أصحاب المصلحة المعنيين وتعبئتهم؟ ما الأدوات المتاحة لحفظ التنوع الجيني ومنع التناقض الجيني؟ أي تحديات تعترض تنفيذ تلك الأدوات؟

٢ أيار/مايو، بعد الظهر

## حلقة النقاش ٣ - الجوانب التكنولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية (١٥/٠٠ - ١٦/٣٠)

١٣ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي الهياكل الأساسية والتكنولوجيات ونوع الخبرات اللازمة للحصول على الموارد الجينية البحرية المستمدة من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامها؟ وما هي الآثار البيئية المحتملة للأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية؟ هل تختلف الآثار البيئية بحسب الكائنات الحية المستهدفة و/أو موقعها؟ وهل يجري حالياً تنفيذ تقييمات للأثر البيئي؟ وما هي المنافع الاجتماعية للبحوث واستخدامات وتطبيقات الموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي التكاليف المتكبدة والإيرادات التي تدرها الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟

حلقة النقاش ٤ - المسائل المتصلة بالحصول على الموارد: أنواع المنافع وتقاسم المنافع  
(١٨/٠٠-١٦/٣٠)

(أ) المسائل المتصلة بالحصول على الموارد

١٤ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي مختلف أشكال الحصول على الموارد الجينية البحرية وعلى المعلومات بشأن تلك الموارد (مثلاً، العينات من أنشطة الحصول عليها في المواقع وخارجها، والبيانات المتعلقة بالحصول عليها في بيئة افتراضية)؟ ما هي التحديات والفرص المرتبطة بكل شكل من أشكال الحصول عليها؟ وهل يمكن اعتبار الحصول عليها خارج المواقع وفي بيئة افتراضية كجزء من تقاسم المنافع؟ وكيف تجري معالجة البيانات؟ وهل يمكن توحيد البيانات بغية تيسير الحصول عليها؟ وما هو عدد الكيانات وما هي طبيعة الكيانات التي تحصل حالياً على الموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وكيف تجري معالجة الحصول عليها في مختلف المناطق البحرية؟ وما هي مصادر المعلومات المتاحة بشأن الأنشطة الجارية حالياً في المواقع؟ وكيف يمكن رصد الحصول عليها؟

(ب) أنواع المنافع وتقاسم المنافع

١٥ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي أنواع المنافع النقدية وغير النقدية؟ وإلى أي مدى يجري تقاسم المنافع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؟ وما هي الآليات القائمة والممكنة لتقاسم المنافع؟ وما هي محاسنها ومساوئها (مثلاً، الآثار الممكنة على البحوث)؟ وكيف يمكن تكييفها بما يلائم الحالة المحددة للموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وهل يمكن تتبع أصل/مصدر الموارد الجينية وكيف؟ وهل يوجد دور للكشف عن الأصل؟ وكيف يتحقق الكشف عن الأصل فيما يتعلق بالكائنات البحرية الحية؟

٣ أيار/مايو، صباحاً

حلقة النقاش ٥ - المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (١٠/٠٠-١١/٣٠)

١٦ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي الأدوات الرئيسية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المستخدمة بشأن الاختراعات التي تعتمد على الموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بتسجيل براءات الاختراع (مثلاً، براءات الاختراع الأقدم أو الأحدث، واستخدام الاستثناءات والإعفاءات) المتعلقة بالاختراعات التي تعتمد على الموارد الجينية

البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وحقوق التأليف والنشر المتعلقة بالمواد المنشورة (مثل قواعد البيانات) عن الموارد الجينية البحرية؟ وكيف تُطبَّق معايير براءات الاختراع على الصعيد الوطني؟ وما هي المؤشرات الجغرافية؟ وما هي نُهج المصادر المفتوحة؟ وكيف يمكن تتبع أصل/مصدر الموارد الجينية المستمدة من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هو الكشف عن الأصل؟ وهل يمكن إضافة الكشف عن الأصل إلى الممارسات الجيدة لأوساط البحوث فيما يتعلق بالموارد الجينية المستمدة من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي الخبرة المكتسبة في تطبيق حقوق الملكية الفكرية بشأن الكائنات البحرية الحية وما هي آثارها؟

**حلقة النقاش ٦ - النظم العالمية والإقليمية المتعلقة بالموارد الجينية والخبرات وأفضل الممارسات (١١/٣٠-١٣/٠٠)**

١٧ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي النظم والخبرات وأفضل الممارسات القائمة المتعلقة بالموارد الجينية؟ وما هي مبادئها وخصائصها الرئيسية؟ وما هي الدروس التي يمكن تعلمها من النظم والخبرات والممارسات القائمة؟

٣ أيار/مايو، بعد الظهر

**حلقة النقاش ٧ - تبادل المعلومات بشأن برامج البحث المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (١٥/٠٠-١٦/٣٠)**

١٨ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي الممارسات القائمة بشأن تبادل المعلومات عن برامج البحوث؟ وإلى أي مدى يجري نشر نتائج البحوث العلمية؟ وهل توجد آليات قائمة لتبادل المعلومات عن نتائج البحوث المتعلقة بالموارد الجينية البحرية؟ وما هي طرائق تلك الآليات (مثلاً، هل تبادل المعلومات مقيد أم حر)؟ وما هي السياسات والمبادرات القائمة لتعزيز هذا التبادل للمعلومات؟ وما هي التحديات أمام تبادل المعلومات؟ وكيف يمكن تعزيز تبادل المعلومات؟

**حلقة النقاش ٨ - التعاون والتنسيق الدوليان؛ بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية (١٦/٣٠-١٨/٠٠)**

(أ) التعاون والتنسيق الدوليان

١٩ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي الممارسة المعمول بها فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق؟ وما هي الوسائل الراهنة للتعاون والتنسيق؟

وما هي طبيعة الترتيبات القائمة لإجراء البحوث عن الموارد الجينية المستمدة من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (مثلاً، عالمية أم إقليمية أم وطنية؛ عامة أم خاصة أم عامة - خاصة)؟ وكيف يمكن تفعيل التعاون بشأن المواد التي يعثر عليها في المناطق الواقعة داخل وخارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هو مستوى التعاون بين المؤسسات من البلدان المتقدمة والنامية؟ وما هي التحديات أمام المشاركة الفعالة في الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي أدوار كل من التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؟ وما هو دور مختلف أصحاب المصلحة في تعزيز تبادل المعلومات والبحوث؟

#### (ب) بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

٢٠ - ما هي القدرات اللازمة للحصول على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي المستويات المختلفة للقدرات بين الدول؟ وما هي الأشكال المتنوعة لبناء القدرات؟ وما هي طبيعة الترتيبات القائمة حالياً لنقل التكنولوجيا البحرية؟ وما هي التحديات الماثلة أمام التعاون والتنسيق الفعالين ونقل التكنولوجيا البحرية؟ وما هي الآليات التي يمكن تنفيذها لمواجهة تلك التحديات؟

حلقة العمل ٢ - أدوات حفظ الموارد الجينية البحرية وإدارتها، بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وأدوات تقييم الأثر البيئي (٦-٧ أيار/مايو ٢٠١٣)

٦ أيار/مايو، صباحاً

حلقة النقاش ١ - وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية الرئيسية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (١٠/٠٠-١١/٣٠)

٢١ - يُفترض في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ ومن بين هذه الوظائف والعمليات، ما هي الرئيسية منها؟ وهل هي فريدة وكيف تختلف عن وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية؟ وهل لوظائف وعمليات النظم الإيكولوجية نطاق إقليمي أو عالمي؟ وهل ثمة روابط أو تفاعلات بين وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وفي المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية؟ وهل ثمة اختلافات كبيرة بين وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية في قاع البحار وفي العمود المائي؟ وكيف تتفاعل فيما بينها؟ وما هي الثغرات في معرفتنا بهذه الوظائف والعمليات للنظم الإيكولوجية؟

## حلقة النقاش ٢ - الآثار والتحديات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (١١/٣٠ - ١٣/٠٠)

٢٢ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي الأنشطة البشرية الجارية حالياً في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي قد تؤثر في التنوع البيولوجي البحري؟ وما هي آثار هذه الأنشطة البشرية؟ وما هي الثغرات في معرفتنا بالآثار؟ وهل يمكن توقع مدى هذه الآثار؟ وهل للآثار نطاق إقليمي أو عالمي؟ ومن أي تنبع هذه الآثار (هل هي مثلاً من مصادر بحرية أم برية)؟ وهل تتنوع عبر الزمن؟ وهل يمكن حصر الآثار الناشئة داخل نطاق الولاية الوطنية من أجل منع انتشارها إلى المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وهل تمثل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية عوامل فريدة من حيث القابلية للتأثر أو القدرة على التحمل؟ وما هي التحديات المتصلة برصد الآثار وتوقعها والتخفيف منها؟ وكيف تجري معالجة هذه الآثار عملياً؟ وكيف تتفاعل هذه الآثار؟ وهل هذه الآثار غير قابلة للزوال؟ وهل يمكن قياس هذه الآثار مالياً؟ وهل توجد بدائل مجدية للأنشطة التي تخلق آثاراً ضارة؟ وهل توجد آثار إيجابية من شأنها موازنة أو قلب أو تخفيف الآثار السلبية؟ وهل ثمة منازعات محتملة بين المستخدمين في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وكيف يجري معالجتها عملياً؟ وما هي الأساليب الأكثر نجاحاً في تحديد وتعبئة أصحاب المصلحة ذوي الصلة؟

٦ أيار/مايو، بعد الظهر

## حلقة النقاش ٣ - أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق (١٥/٠٠ - ١٦/٣٠)

٢٣ - يُقترح في إطار هذا الموضوع تقديم لمحة عامة عن أوجه الاستخدام الجديدة والمستجدة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأنشطة التجريبية في تلك المناطق بغرض فهم الاتجاهات والآثار المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

## حلقة النقاش ٤ - أنواع أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق (١٦/٣٠ - ١٨/٠٠)

٢٤ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي أنواع أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق؟ وما هي الدروس المستفادة من تطبيق هذه

الأدوات، خصوصا داخل نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق هذه الأدوات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟

٧ أيار/مايو، صباحا

#### حلقة النقاش ٥ - تقييمات الآثار القطاعية والتراكمية (١٠/٠٠ - ١١/٣٠)

٢٥ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: كيف يجري تقييم الآثار القطاعية والتراكمية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وهل ثمة دروس مستفادة وممارسات فضلى في التقييمات؟ وهل توجد تقييمات لفعالية أشكال محدّدة من أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق في معالجة آثار قطاعية محدّدة؟

#### حلقة النقاش ٦ - الجوانب التكنولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية (١١/٣٠ - ١٣/٠٠)

٢٦ - يُقترح في إطار هذا الموضوع أن تشمل المسائل قيد المناقشة ما يلي: ما هي الهياكل الأساسية ونوع الخبرات اللازمة لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام؟ وما هي المنافع الاجتماعية لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام؟ وهل المعارف التقليدية مفيدة في تطوير أدوات حفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي التكاليف المتكبدة والإيرادات التي يدرها حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية؟ وما هي الأساليب الأكثر نجاحا في تحديد وتعبئة أصحاب المصلحة ذوي الصلة؟

٧ أيار/مايو، بعد الظهر

#### حلقة النقاش ٧ - الأنظمة والخبرات وأفضل الممارسات المتاحة حاليا (١٥/٠٠ - ١٦/٣٠)

٢٧ - يُقترح في إطار هذا الموضوع تقديم لمحة عامة عن الأنظمة والخبرات وأفضل الممارسات بغرض النظر في مسائل مثل ما يلي: ما هي المبادئ والخصائص الرئيسية للأنظمة والخبرات والممارسات القائمة؟ وما هي الدروس التي يمكن تعلمها منها؟ وما هي المنافع والتحديات المتعلقة بتحسين التنسيق بين الأنظمة؟

حلقة النقاش ٨ - تبادل المعلومات بشأن برامج البحث المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ التعاون والتنسيق الدوليان؛ بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية (١٨/٠٠-١٦/٣٠)

(أ) تبادل المعلومات بشأن برامج البحث المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ التعاون والتنسيق الدوليان

٢٨ - في إطار هذا الموضوع، يُشجّع المتحاورون والمشاركون على تبادل المعلومات عن برامج البحوث القائمة وعن التعاون والتنسيق الدوليين. ويُقترح أن تشمل الأسئلة ما يلي: ما هي الوسائل الراهنة للتعاون والتنسيق، بما في ذلك آليات التمويل القائمة في إطار المنظمات الدولية؟ وما هي طبيعة الممارسات الراهنة لتولي الحفظ والإدارة (مثلاً، عالمية أم إقليمية أم وطنية؛ عامة أم خاصة أم عامة - خاصة)؟ وكيف يمكن تفعيل التعاون بشأن الحفظ والإدارة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هو مستوى التعاون بين المؤسسات من البلدان المتقدمة والنامية؟ وما هي التحديات الماثلة أمام المشاركة الفعالة في الأنشطة المتعلقة بحفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟ وما هي أدوار كل من التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؟ وما هو دور مختلف أصحاب المصلحة في تعزيز تبادل المعلومات والبحوث؟

(ب) بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

٢٩ - ما هي القدرات اللازمة لتطبيق أدوات حفظ الموارد الجينية البحرية وإدارتها، بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وأدوات تقييم الأثر البيئي؟ وما هي أنشطة بناء القدرات التي تساعد في تطبيق تلك الأدوات؟ وما هي طبيعة الترتيبات القائمة حالياً لنقل التكنولوجيا البحرية؟ وما هي التحديات الماثلة أمام التعاون والتنسيق الفعالين ونقل التكنولوجيا البحرية؟ وما هي الآليات التي يمكن تنفيذها لمواجهة تلك التحديات؟